

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة مؤسسة بيوفارم خلال الفترة 2018/2021

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة:

الإسم واللقب: سليم عماد الدين بيبي

الإسم واللقب: عبد العزيز بعوش

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	محاضر أ	الأستاذ: جمال قدام
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	مساعد أ	الأستاذة: لامية بوتسطة
مناقشا	جامعة جيجل	محاضر ب	الأستاذة: فيروز بوشويط

السنة الجامعية: 2022/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان

دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة مؤسسة بيوفارم خلال الفترة 2018/2021

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :

(الإسم واللقب) سليم عماد الدين بيبي

(الإسم واللقب) عبد العزيز بعوش

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	محاضر أ	الأستاذ: جمال قدام
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	مساعد أ	الأستاذة: لامية بوتسطة
مناقشا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الأستاذ: بوشويط فيروز

شكر

أولاً نشكر الله ونحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على هذه النعمة الطيبة نعمة العلم والبصيرة وعلى توفيقه وامتنانه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" صدق رسوله الله صلى الله عليه وسلم.

أول ما نبدأ به الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار دربنا ويسر لنا السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع ونتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا للأستاذة "بوتسطة لامية" على كل الوقت المبذول في متابعة هذا البحث وإشرافها عليه في كل المراحل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ونعني بالذكر قسم علوم التسيير، وكذلك كل من ساهم من قريب أو من بعيد لرفع معنوياتنا وكل من لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه.

عبد العزيز ؛ عماد

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا وعملنا هذا إلى أعز ما نملك في الدنيا إلى من ربونا وأحسنوا في تربيتنا، إلى من قال فيهما

عز وجل في تنزيله الحكيم: " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

نهدي ثمرة جهدنا إلى نهر الأمان وسراج النجاح

و بحر التضحية أمهاتنا الغاليين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

وإلى رمز العطاء ومشعل درينا أبويننا الغاليين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

و إلى كل إخوتنا

عبد العزيز ؛ عماد

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة المختصرات
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الذاتي	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية التمويل
8	المطلب الأول: مفهوم التمويل
8	المطلب الثاني: أهمية التمويل
8	المطلب الثالث: أنواع التمويل
14	المبحث الثاني: الإطار العام للتمويل الذاتي
14	المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي
14	المطلب الثاني: محددات التمويل الذاتي
16	المطلب الثالث: مستويات التمويل الذاتي
17	المطلب الرابع: تقييم التمويل الذاتي
19	المبحث الثالث: مكونات التمويل الذاتي
19	المطلب الأول: طاقة التمويل الذاتي
20	المطلب الثاني: الإهتلاكات
24	المطلب الثالث: المؤونات
26	المطلب الرابع: الإحتياطات

فهرس المحتويات

29	خلاصة
	الفصل الثاني: الأداء المالي
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الإطار النظري حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
32	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
33	المطلب الثاني: معايير الأداء المالي
35	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
37	المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
37	المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي
38	المطلب الثاني: طرق وأنواع تقييم الأداء المالي
40	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي
50	المبحث الثالث: علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي
50	المطلب الأول: تأثير التمويل الذاتي على التوازن المالي
50	المطلب الثاني: تأثير التمويل الذاتي على نسب الهيكله المالية والسيولة
52	المطلب الثالث: تأثير التمويل الذاتي على مردودية المؤسسة
54	خلاصة
	الفصل الثالث: دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم
56	تمهيد
57	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة بيوفارم
57	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي
60	المطلب الثاني: قيم واستراتيجيات مؤسسة بيوفارم
62	المطلب الثالث: منتجات ومساهمات مؤسسة بيوفارم
64	المبحث الثاني: قراءة مالية لوضعية مؤسسة بيوفارم خلال فترة 2018-2021
64	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم
66	المطلب الثاني: التمويل الذاتي في مؤسسة بيوفارم

فهرس المحتويات

68	المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية
79	المبحث الثالث: علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي
79	المطلب الأول: العلاقة بين التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي
81	المطلب الثاني: العلاقة بين التمويل الذاتي ونسب الهيكلة المالية والسيولة
85	المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الذاتي ومردودية المؤسسة
88	خلاصة
90	الخاتمة
95	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بطاقة فنية لشركة بيوفارم	59
02	الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم جانب الأصول	64
03	الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم جانب الخصوم	65
04	التمويل الذاتي لمؤسسة بيوفارم	67
05	رأس المال العامل الصافي للفترة 2018-2021 من أعلى الميزانية	68
06	رأس المال العامل الصافي للفترة 2018-2021 من أسفل الميزانية	69
07	الإحتياج في رأس المال العامل للفترة 2018-2021	70
08	الخزينة للفترة 2018 - 2021	71
09	نسبة المديونية الإجمالية للفترة 2018-2021	72
10	نسبة الإستقلالية المالية للفترة 2018-2021	73
11	نسبة التداول للفترة 2018-2021	74
12	نسبة السيولة السريعة للفترة 2018-2021	74
13	نسبة السيولة الجاهزة للفترة 2018-2021	75
14	نسبة المردودية الإقتصادية للفترة 2018-2021	76
15	نسبة المردودية المالية للفترة 2018-2021	77
16	تطور التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي	79
17	تطور نسب الهيكلية المالية والتمويل الذاتي	81
18	تطور نسب السيولة والتمويل الذاتي	83
19	تطور نسبتي المردودية الإقتصادية والمالية والتمويل الذاتي	85

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المراحل التي يتشكل من خلالها التمويل الذاتي	15
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيو فارم	59
03	التمويل الذاتي للفترة 2018-2021	67
04	رأس المال العامل الصافي للفترة 2018-2021	69
05	إحتياج رأس المال العامل للفترة 2018 - 2021	70
06	الخزينة للفترة 2018-2021	71
07	نسبة المديونية الإجمالية للفترة 2018-2021	73
08	المردودية الإقتصادية للفترة 2018-2021	76
09	المردودية المالية للفترة 2018-2021	77
10	تطور التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي	79
11	تطور نسب الهيكلية المالية	82
12	تطور التمويل الذاتي	82
13	تطور نسب السيولة	84
14	تطور التمويل الذاتي	84
15	تطور المردودية الإقتصادية والمالية	86
16	تطور التمويل الذاتي	86

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018
02	ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2019
03	ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020
04	ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2021
05	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018
06	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2019
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020
08	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2021
09	معامل الإرتباط بين تطور التمويل الذاتي ومؤشرات الأداء المالي

قائمة المختصرات

الإختصار	الإسم الكامل
FRNG	Fonds de roulement net globale
BFR	Besoin en fonds de roulement
BFRE	Besoin en fonds de roulement d'exploitation
BFRHE	Besoin en fonds de roulement hors exploitation
TN	Trésorerie net

مقدمة

في عصر يتسم بديناميكيات اقتصادية متزايدة التعقيد، وتغير سريع في المشهد المالي، تواجه المؤسسات عبر مختلف القطاعات تحديات كبيرة في الحفاظ على صحتها المالية وضمان استمراريتها على المدى الطويل، وقد ظهرت القدرة على توليد الأموال الداخلية أو التمويل الذاتي كعامل حاسم في الأداء المالي للمؤسسة وقدرتها على تحمل تقلبات السوق.

يشير التمويل الذاتي إلى قدرة المؤسسة على توليد أموال كافية من عملياتها وأنشطتها الداخلية للوفاء بالتزاماتها المالية دون الاعتماد بشكل كبير على مصادر خارجية مثل التمويل بالديون أو الأسهم.

يعتبر مفهوم التمويل الذاتي وثيق الصلة بشكل خاص بالمشهد المالي اليوم، حيث أدت التقلبات الاقتصادية وتقلب أسعار الفائدة، ومحدودية الوصول إلى التمويل الخارجي إلى جعل المؤسسات أكثر اعتماداً على مواردها المالية الداخلية.

ويعدّ الأداء المالي للمؤسسة مقياساً شاملاً لقدرتها على تحقيق الأرباح وإدارة التكاليف، وتحقيق النمو، واستخدام الموارد بكفاءة، فهو بمثابة مؤشر أساسي للصحة العامة للمؤسسة، وقدرتها التنافسية داخل صناعتها أو قطاعها. ويتم تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات عديدة منها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

يعد فهم العلاقة المعقدة بين التمويل الذاتي والأداء المالي أمراً بالغ الأهمية للمؤسسات التي تهدف إلى تحسين استقرارها المالي، وتقليل التبعيات الخارجية، وتعزيز استدامتها على المدى الطويل من خلال الاعتماد بشكل أقل على التمويل الخارجي إذ يمكن المؤسسات من تقليل المخاطر المرتبطة بخدمة الدين والحفاظ على قدر أكبر من السيطرة على عملياتها المالية، وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. علاوة على ذلك يمكن لاستراتيجية قوية للتمويل الذاتي أن تمكن المؤسسة من اغتنام فرص النمو، ومتابعة الاستثمارات الاستراتيجية، وتجاوز الانكماش الاقتصادي بمرونة.

أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق نطرح إشكالية بحثنا في السؤال الجوهرى التالي:

"هل يساهم التمويل الذاتي في تحسين مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم؟"

وتتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية نحاول من خلالها الإلمام بكل جوانب موضوع دراستنا، وهي:

1- هل توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي في مؤسسة بيوفارم؟

2- هل توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ونسب الهيكل المالية في مؤسسة بيوفارم؟

3- هل توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ونسب السيولة في مؤسسة بيوفارم؟

4- هل توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ونسب المردودية في مؤسسة بيوفارم؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وتقديم تفسيرات مؤقتة للأسئلة المطروحة تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يساهم التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة بيوفارم.

الفرضيات الفرعية:

1- توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن في مؤسسة بيوفارم.

2- توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ونسب الهيكل المالية في مؤسسة بيوفارم.

3- توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ونسب السيولة في مؤسسة بيوفارم.

4- توجد علاقة ارتباط طردية بين التمويل الذاتي ونسب المردودية في مؤسسة بيوفارم.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة في التعرف على أحد الجوانب المهمة في مجال تمويل المؤسسات وهو التمويل الذاتي باعتباره جانبا أساسيا يتوقف عليه اتخاذ العديد من القرارات المالية بالمؤسسة، ويعزز قوتها واستقلاليتها، ويزيد من مرونتها المالية وقدرتها على التكيف السريع مع التغيرات البيئية، إضافة إلى محاولة الكشف عن علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي ومدى مساهمته في تحسين هذا الأخير في المؤسسة الاقتصادية.

رابعا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالتمويل الذاتي والأداء المالي وذكر أهم مؤشرات قياس الأداء المالي؛
- إبراز أثر التمويل الذاتي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وخصوصا في مؤسسة بيو فارم؛
- محاولة التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل القوائم المالية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أهم الدوافع الذاتية و الموضوعية التي جعلتنا نختار هذا الموضوع في:

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالتحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- توافق الموضوع مع تخصص الدراسة؛
- نقص الدراسات التي اهتمت بمعرفة دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومحاولة إثراء المكتبة الجامعية بهذا الجهد البسيط.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لإبراز ووصف مختلف الجوانب المتعلقة بالتمويل الذاتي والأداء المالي وإبراز العلاقة بينهما، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال عرض التطور التاريخي لمؤسسة بيوفارم بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة وتم فيه قياس الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، كما تم اعتماد الأسلوب الإحصائي من خلال حساب معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سابعا: هيكل الدراسة

بغرض الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة، وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية انطلاقا من مقدمة عامة، من خلالها إعطاء نظرة شاملة عن موضوع الدراسة.

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتمويل الذاتي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، إذ يستعرض المبحث الأول ماهية التمويل بصفة عامة، والمبحث الثاني يوضح الإطار العام للتمويل الذاتي، والمبحث الثالث تناول طاقة أو قدرة التمويل الذاتي ومكوناته.

تم تخصيص الفصل الثاني للتعرف على الأداء المالي، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتناول أساسيات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، والمبحث الثالث خصص لإبراز علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي.

أما الفصل الثالث فتضمن الدراسة التطبيقية لدور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم، حيث تم في المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة بيوفارم، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقديم قراءة مالية لوضعية مؤسسة بيوفارم خلال فترة 2018 - 2021، والمبحث الثالث تناولنا فيه علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي.

ثامنا: إطار الدراسة

1- الحدود الموضوعية:

عملت هذه الدراسة على إبراز دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة بيوفارم.

2- الحدود المكانية:

تمت الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة بيوفارم للصناعة الصيدلانية في الجزائر.

3- الحدود الزمنية:

تم الإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2018-2021) أي لمدة 4 سنوات.

تاسعا: الدراسات السابقة

- دراسة محمد صالح جمعي(2021) بعنوان قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة

الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدال (2020-2015)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قرار التمويل من خلال مكونات الهيكل المالي المتمثلة في نسبة رفع المالي وتحسب بإجمالي الديون إلى أموال الخاصة وتأثير هذه الأخيرة على الأداء المالي محسوبا بواسطة نسبة التمويل ونسب السيولة ونسب المردودية.

توصلت الدراسة من خلال الدراسة الميدانية في مجمع صيدال خلال فتره 2020 2015 إلى أنه هناك علاقة طردية بين نسب الرفع المالي ونسب التمويل ونسب السيولة وانه لا توجد علاقة بين نسبة الهيكل المالي وكل من مردودية الأصول و المردودية المالية والمردودية التجارية.

- دراسة مصطفى عوادي، منير عوادي(2021) بعنوان مؤشرات ونسب تقييم الاداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الأساليب التحليلية التقليدية منها والجديدة والتركيز بشكل خاص على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية وبيان دور المساهمات والإضافات المالية الجديدة التي قدمها النظام المحاسبي المالي في هذا المجال لتدعيم عملية التحليل. توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يعتبر أحد المهام الأساسية للوظيفة المالية فهو يهتم بدراسة وتحليل المعلومات المحاسبية.

- دراسة مولود فتحي، قطاف عبد القادر(2018) بعنوان دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة إضافات اقتصادية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السياسة التمويلية التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية في الأداء

المالي لها من خلال انعكاسها على مختلف المؤشرات والنسب المالية المقدمة من المؤسسة حيث تم اختيار مجمع صيدال كنموذج اقتصادي مثالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال تحليل ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات 2013-2014-2015 تحليلا عموديا من خلال مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية، وتحليلا أفقيا من خلال المقارنة بين الميزانيات الثلاث عن طريق حساب نسب التغيرات في القيم. توصلت الدراسة بان المؤسسة تعتمد في التمويل على المصادر الذاتية مثل الاحتياطات والاهتلاكات والمؤونات بنسبة أكبر من المصادر الخارجية للتمويل، كما توصلت هذه الدراسة بأن الاداء المالي لمجمع صيدال في حالة جيدة وذلك بعد دراسة مؤشرات التوازن المالي حيث كان كل من رأس المال العامل الدائم ورأس مال العامل الخاص واحتياجات رأس المال العامل ذات قيم موجبة كما أشارت النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة ونسب الهيكل المالية بأن المجمع يتحكم جيدا في سياسة الديون، حيث بينت بان المجمع يعتمد نسبيا على القروض ومختلف المصادر الاخرى.

- مقارنة دراستنا مع الدراسات السابقة:

هدفت دراستنا إلى معرفة دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي، حيث من خلال ما تم استعراضه لأهم الدراسات السابقة نلاحظ ان دراستنا تتشابه مع الدراسات الأخرى في معرفة تأثير مصادر التمويل على الأداء المالي، إلا أنها تختلف مع الدراسات الأخرى في المتغيرات المدروسة بالإضافة إلى الأدوات والأساليب المستخدمة والمؤسسة المدروسة، حيث اهتمت دراستنا بإجراء دراسة تحليلية لدور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي على مستوى مؤسسة بيو فارم باستخدام معامل الارتباط.

عاشرا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المذكرة هي:

- نقص الدراسات التي تعالج نفس الموضوع بطريقة مباشرة مما صعب علينا ترتيب وتنسيق الموضوع.

الفصل الأول: الإطار النظري

للتمويل الذاتي

تمهيد:

إن من أعقد المشكلات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية هي مشكلة التمويل، فالتمويل يعتبر العنصر الأساسي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من أجل إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها.

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا كبيرا في تنمية المؤسسات وتطويرها، حيث أن المؤسسات الناجحة هي تلك المؤسسات التي تستغل كل ما لديها من إمكانيات وفرص لتعظيم قدرة التمويل الذاتي لديها، والتي تسمح لها بتحقيق استقلالية مالية وتحسن صورتها أمام المؤسسات المالية المتاحة للقروض والمستثمرين، وبالتالي كلما عظمت المؤسسات من قدرة التمويل الذاتي زادت فرصها للحصول على التمويل الخارجي. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التمويل.
- المبحث الثاني: الإطار العام للتمويل الذاتي.
- المبحث الثالث: مكونات التمويل الذاتي.

المبحث الأول: ماهية التمويل

لقد ازداد الاهتمام بمصطلح التمويل في مجال المالية ، وذلك من أجل توفير القدر الكافي والملائم من الأموال اللازمة للمؤسسات ، ولهذا الأخير تأثير كبير على المؤسسة .

المطلب الأول: مفهوم التمويل:

للتتمويل مفاهيم عديدة ويمكن ذكر بعضها في ما يلي :

يعرف التمويل على أنه " الإمداد بالمال".¹

ويعني التمويل أيضا" توفير الموارد المالية اللازمة لا نشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.²

كما يعرف التمويل بأنه " البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية".³

يعبر التمويل على أنه" النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها".⁴

المطلب الثاني: أهمية التمويل:

للتتمويل أهمية كبيرة يمكن حصرها في ما يلي :⁵

- "يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية. "

¹ عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا، دار النهضة العربية، مكان النشر غير محدد، 2001، ص 4.

² رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 95 .

³ نفس المرجع الأنف الذكر، ص96.

⁴ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2000، ص 24.

⁵ رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 96.

المطلب الثالث: أنواع التمويل

تلجأ المؤسسة لتغطية احتياجاتها الاستثمارية و الاستغلالية إلى مصادر مختلفة للتمويل. وتصنف مصادر التمويل بالاعتماد على معايير عديدة كالمدة، منشأ الأموال ومعايير الملكية. وحسب المعيار الأخير فيمكننا تقسيم مصادر التمويل إلى أموال خاصة وديون كما يلي:

1-1- الأموال الخاصة:

" تتمثل الأموال الخاصة في وسائل التمويل طويلة الأجل سواء كانت داخلية أو خارجية، ويدخل ضمن التمويل الداخلي للمؤسسة، التمويل الذاتي. أما التمويل الخارجي فيتمثل في الزيادة في رأس المال سواء عن طريق طرح أسهم للاكتتاب أو مساهمات الشركاء العينية، أو المساعدات التي تعطيها الدولة بقصد تشجيع قطاعات اقتصادية معينة¹، وتضم الأموال الخاصة ما يلي:

1-1-1- الأسهم العادية:

السهم العادي هو " وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد لأنها أبدية على طول عمر المؤسسة و لا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها، وتحسب قيمة وعدد الأسهم المصدرة بعد تقدير حجم الأموال المستثمرة في المؤسسة ونسبة التمويل بالأسهم العادية في هيكل رأس المال، وبعد ذلك يتم تحديد كيفية إصدار الأسهم وسعر الإصدار، ويعتبر التمويل بالأسهم العادية وسيلة تمويل رئيسية من مصادر التمويل طويلة الأجل بالنسبة لمؤسسة المساهمة العامة، لأن إستخدام هذه الطريقة في التمويل سوف لا يحمل المؤسسة أي كلفة أو التزام تجاه الغير مقابل استخدام الأموال إلا في حالة تحقيق الربح واتخاذ قرار بالتوزيع على المساهمين، و يتمتع حملة الأسهم العادية بحق التصويت عند انتخاب مجلس الإدارة وحق المشاركة في الأرباح التي يتقرر توزيعها إضافة إلى نصيبه من أموال الشركة عند التصفية وحق الاكتتاب لغرض المحافظة على ملكيتهم النسبية في المؤسسة.²

1-2-1- الأسهم الممتازة:

" هي إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل وتعد من عناصر حقوق الملكية ولا تلتزم الجهة المصدرة بتاريخ محدد لرد قيمتها، وللسهم الممتاز قيمة اسمية وقيمة سوقية وقيمة دفترية فالقيمة الاسمية هي قيمة السهم في

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، التفسير المالي حسب البرنامج الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010-2011، ص ص 192-194.

² دريد كمال آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص 201.

وثيقة الإصدار أما القيمة السوقية فهي القيمة التي تحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة هذه الأسهم في السجلات مقسوما على عدد الأسهم الممتازة المصدرة، إذ لا يتم إضافة الاحتياطات والأرباح المحجوزة لأنها لا تعد حقوقا لحملة الأسهم الممتازة ويحصل حامل الأسهم الممتازة على الربح نتيجة لمنحه هذا الحق في كوبون الإصدار ويكون مقدار الربح بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم الممتاز، وله الأولوية في الحصول على قيمة هذه النسبة قبل حقوق حملة الأسهم العادية ولحامليها الأولوية في الحصول على نصيبه من التصفية.¹

-1-3- التمويل الذاتي:

" يعتبر المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، وبذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو وتطور المؤسسة لأنه من جهة يضمن تجديد وسائل الإنتاج، ومن جهة أخرى فهو يضمن التمويل الجزئي أو الكلي لتوسعات المؤسسة، وعلى هذا الأساس فهو يحافظ على وجود المؤسسة وبقائها".²

-2- الديون:

"إن الأموال الخاصة عادة لا تكفي لتمويل الاحتياجات المتنوعة للمؤسسة، وحتى تحافظ هذه الأخيرة على مستوى الاستثمارات عند الحدود المقبولة وتتجاوز أزمات السيولة الظرفية، فإنها تلجأ إلى مصادر أجنبية للحصول على الأموال، ويتم ذلك بشروط وإجراءات تختلف باختلاف المصدر التمويلي. كما أن التمويل بالأموال الخاصة ليست الإستراتيجية المالية المثلى، فكل شيء يتوقف على ضمان مردودية اقتصادية جيدة ومستمرة، وهذا لا يعني الإفراط في الاستدانة نظرا للتكلفة والمخاطر التي تتحملها المؤسسة، وتضم الديون ما يلي":³

-1-2- السندات:

-1-1-2- تعريف السند:

" هو وثيقة مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات، يعطي حامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق. للسند قيمة اسمية و هو السعر المثبت عليه عند الإصدار، والتي على أساسها تحتسب الفوائد على القرض، كما له تاريخ استحقاق، يتم في ذلك التاريخ رد (دفع) القيمة الاسمية للسندات، كما ويحمل السند سعر فائدة اسمية ثابتة أو عائمة، كما توجد عادة في الأسواق المالية سندات بإصدارات جديدة تباع لأول مرة و سندات قائمة أي تم إصدارها سابقا و حاليا يتم تداولها بيعا و شراء لحين

¹ دريد كمال ألتشيب، مرجع سابق، ص 207.

² مليكة زعيب، ميلود بوشنكير، مرجع سابق، ص 194.

³ نفس المرجع، ص ص 195 - 196.

حلول تاريخ استحقاقها ، كما للسند قيمة سوقية و هي القيمة المتغيرة التي يستحقها السند في السوق المالي ، حيث يتم تداولها عادة في السوق الثانوي من خلال الأسواق المنظمة أو من خلال السوق الموازي.

عند إصدار سندات الدين هناك ثلاث أسعار للسند وهي: سعر الإصدار: وهو سعر بيع السند، أي السعر الذي يدفعه المكتتبون بالسندات عند الإصدار. القيمة الاسمية: هي القيمة النظرية، والتي على أساسها تحتسب الفوائد على القرض. سعر التسديد: وهو السعر الواجب رده للمكتتب بالسند عند الاستحقاق".¹

-2-2- القروض متوسطة وطويلة الأجل:

"تعتبر القروض مصدرا من أهم مصادر التمويل المؤسسات ولا سيما الكبيرة منها، وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة، وإمكانية ترتيب وفائها بشكل يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الأصل الذي سيتم تمويله.

الصورة الأفضل للحصول على التمويل الخارجي طويل الأجل هي القروض الآجلة التي يمكن تعريفها بأنها عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقرض يقدم بموجبه المقرض مبلغا من المال، ويلتزم المقرض بإعادة المبلغ المقرض في مواعيد محددة بموجب دفعات متفق على قيمتها ومواعيد دفعها بالإضافة إلى الفوائد. قد يكون تسديد القروض بموجب عدة دفعات متساوية، وقد يكون بموجب دفعة تستحق في نهاية فترة القرض، أو بموجب دفعات صغيرة في السنوات الأولى من القرض، ودفعات كبيرة في الفترات الأخيرة منه. وفي كل الأحوال، يجب أن يتزامن التسديد وأوقات تحقق النقد الكافي للتسديد. تتعارض وجهات نظر المقرضين والمقرضين عموما بخصوص الشروط التي تتضمنها اتفاقيات القروض الموقعة بينهم. وتعتبر الشروط الموجودة في أي اتفاقية قرض، إلى حد بعيد، عن المركز التفاوضي لطرفيها، فإذا كان هذا الموقف لصالح المقرض فإنه يتوقع وجود شروط حقيقية في اتفاقية القرض، أما إذا كان الموقف لصالح المقرض، فإننا نجد العديد من الشروط الشديدة، وتتضمن اتفاقيات القروض الموقعة عادة كثيرا من الشروط مثل:

- سعر الفائدة و العمولة؛
- طريقة ومواعيد التسديد؛
- التزام المقرض بالمحافظة على وضع مالي سليم من حيث السيولة ورأس المال العامل والمديونية؛
- شروط تحد من حرية المقرض في توزيع الأرباح والاستثمار الرأسمالي وزيادة الاقتراض؛
- وقد تتضمن شروط الحماية المقرضين كعدم السماح للمقرض باقتراض مبالغ جديدة إلا بموافقة مسبقة من المقرضين".²

¹ كنزة شرابي باية، العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة (حالة عينة من المؤسسات الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسبير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 31.

² مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009، ص ص 118- 119.

2-3- قرض الإيجار:

"قد تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى استئجار الأصول بدلا من شرائها، وهذا لأسباب عديدة:

- قد تكون حاجتها لذلك الأصل مؤقتة وموسمية؛
- قد لا تسمح لها إمكانياتها الخاصة بشرائه؛
- قد تكون تكلفة استئجار الأصل أقل من تكلفة الحصول عليه عن طريق قرض كلاسيكي؛
- بسبب التطورات التكنولوجية، فهي تنقل هذه الخسارة المحتملة إلى ذلك الأصل، الذي يتحمل في بعض الأحيان حتى تكلفة الصيانة الدورية لذلك الأصل؛

ولهذا المصدر التمويلي كذلك أنواع، فقد يكون استجارا تشغيليا أو استجارا تمويليا أو بيع وإعادة استجار.

ولكل نوع من الأنواع السابقة مزايا وعيوب، تقوم المؤسسة بدراستها بدقة قبل الإقدام على قرار الاستئجار. علما أن أقساط الإيجار تعتبر من المصاريف التي تخصم من الربح قبل الضريبة، وعليه فهي تحقق وفرة ضريبية. وفي آخر مدة العقد تطرح أمام المؤجر ثلاث حالات:

- التنازل عن الأصل؛

- تجديد مدة الاستئجار؛

- خيار شراء الأصل".¹

2-4- الائتمان التجاري:

"يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه القرض قصير الأجل الذي يمنحه التاجر إلى المشتري عندما يقوم

الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، وقد يكون ناتجا عن البيع دينا بين المؤسسات، ويسجل كذمم من قبل البائع وحساب مدين من جانب المشتري.

ويعتبر الائتمان التجاري أكبر مصدر للديون قصيرة الأجل ونظرا لكون المؤسسات الصغيرة لا تستطيع

الحصول على التمويل من مصادر أخرى فإنها تعتمد عليه اعتمادا كبيرا أكثر مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات

الكبيرة، ويعتبر التمويل عن طريق هذا المصدر مظهرا شائعا في وقتنا الحاضر وسمة أساسية من سمات

التعامل بين المنتجين والمستهلكين، وتشترك البنوك التجارية أيضا في تقديم مثل هذا الائتمان للأفراد والمؤسسات الصغيرة".²

2-5- الائتمان المصرفي:

"يعتبر الاقتراض من المصارف التجارية من أهم مصادر التمويل قصير الأجل لمؤسسات بعد الائتمان

التجاري. ويدخل هذا النوع من الاقتراض في الميزانية العمومية للمؤسسة المقترضة في بند قروض مصرفية

قصيرة الأجل، وتشغل المصارف التجارية مركزا مهما في السوق النقدية لأنها توفر الأموال الضرورية لتسيير

¹ مليكة زعيب، ميلود بوشنقى، مرجع سابق، ص ص 196 - 197.

² علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 259.

الأنشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر، وتسعى المؤسسات التي تبدأ النمو والتوسع إلى تحقيق حاجاتها الإضافية من التمويل عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية. وإذا لم تنجح هذه المؤسسات في سعيها هذا نتيجة لعدم استيفائها معايير الائتمان، أو لوجود ظروف انكماش ائتماني، فإنها لا يمكن أن تجبر على تضيق أنشطتها، وبالتالي على الإبطاء في معدل النمو والتوسع".¹

¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص306.

المبحث الثاني: الإطار العام للتمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الداخلية التي تستعين بها المؤسسة في تمويل نشاطها وهو مصدر تمويلي جد هام.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي:

للمويل الذاتي مفاهيم عديدة نذكر منها ما يلي :

"يقصد بالتمويل الذاتي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة.¹"
كما يعرف أيضا بأنه مجموعة "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية."²

يعرف التمويل الذاتي أيضا "بالفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة الاستغلالي والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما، حيث يمثل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل استثماراتها حسب عدة أشكال (الاستثمارات التعويضية، استثمارات النمو) أو لتغذية وإثراء الأموال الخاصة."³
التمويل الذاتي هو عبارة "عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها."⁴

ومنه، فالتمويل الذاتي يعبر عن الأموال المتولدة عن النشاط أو العمليات الجارية عن المؤسسة سواء كانت عادية أو إستثنائية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، تستعمله المؤسسة لتغطية العديد من الإحتياجات المالية منها:

- تسديد الديون؛

- تنفيذ الإستثمارات الرأسمالية؛

- زيادة رأس مالها العامل.

المطلب الثاني: محددات التمويل الذاتي

إن تحديد مفهوم دقيق للتمويل الذاتي يتوقف على دراسة المكونات الأساسية لهذا التدفق المالي و ذلك حسب

¹ رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص 97.

² أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 27.

³ خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 93.

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 151.

منظورين:¹

1- منظور مباشر لتمويل الذاتي: هو ذلك الرصيد المتبقي بين التدفقات المحصلة والتدفقات المسددة أي إستبعاد التدفقات الوهمية المتمثلة في مخصصات الاهتلاكات والمؤونات .

2- منظور غير مباشر: حيث يظهر التمويل الذاتي في شكل تدفق نقدي حقيقي (cash flow) محقق من طرف المؤسسة.

ويتشكل التمويل الذاتي ، بواسطة عدة عناصر أساسية ، تتضح من خلال المراحل التي نستعرضها في

الشكل التالي:

الشكل رقم 01: المراحل التي يتشكل من خلالها التمويل الذاتي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص241.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص241.

يتضح من خلال الشكل السابق، كيفية تكوين التمويل الذاتي وذلك تبعا للمراحل التالية:¹

- ينطلق من الإيرادات التجارية المحققة، حيث يغطي رقم الأعمال الإستهلاكات الوسيطة ليكون مؤشر القيمة المضافة؛
- مؤشر القيمة المضافة يساعد في تحديد سياسة التمويل وعلاقة المؤسسة بمقدمي الخدمات الخارجية والمقاوله بالباطن وقدرتها على التحكم في استهلاكاتها المباشرة؛
- رصيد القيمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة يذهب لتغطية مصاريف المستخدمين ومصاريف الضرائب والرسوم ليشكل الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن أداء دورة الاستغلال وقدرتها على توليد فوائد مالية تساهم في تغطية المصاريف المالية والمصاريف الاستثنائية والضرائب على الأرباح؛
- القدرة على التمويل الذاتي هي النتيجة الإجمالية المحققة حسب المراحل السابقة وهو بمثابة المحصلة النهائية للتدفقات المالية الحقيقية قبل توزيع الأرباح وهنا تبرز أهمية تحقيق القدرة على التمويل الذاتي معتبرة تمكن المؤسسة من تسديد مستحققاتها إتجاه المساهمين والرصيد المتبقي يمثل الفوائد المالية المعاد استثمارها وهو ما يصطلح عليه بالتمويل الذاتي.

المطلب الثالث: مستويات التمويل الذاتي:

لتحديد التمويل الذاتي المراد تحقيقه من طرف المؤسسة يستحسن معرفه اتجاهات السوق وكذا نوايا مسؤولي المؤسسة من أجل تحديد ما إذا كان هناك تقدير حالة تنمية أو انسحاب فوري من السوق. تسمح هذه المعلومات تحديد مستوى الاحتياجات حسب تطور مستوى الإنتاج (الانخفاض، الحفاظ على الإنتاج الحالي، التنمية) تدفع هذه الفرضيات المؤسسة لتحديد ثلاث أنواع ممكنة لاحتياجات التمويل الذاتي وتتمثل في مايلي:²

1- التمويل الذاتي الأدنى:

"يخص هذا النوع من التمويل المؤسسات التي تشتغل داخل سوق يمتاز بتراجع مستمر وتتمنى الانسحاب منه بصفة تدريجية في هذه الحالة يصل التمويل الذاتي إلى حده الأدنى بسبب توزيع كل الأرباح ويبقى مشكلا إلا من مخصصات الاهتلاكات.

التمويل الذاتي الأدنى = مخصصات الإهتلاكات.

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص 242.

² خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص 94.

2- التمويل الذاتي للبقاء:

يخص هذا النوع من التمويل الذاتي المؤسسات التي ترغب في الاحتفاظ بمستوى ثابت للإنتاج بسبب استقرار السوق أو عدم الشروع في تجاوز المستوى المطلوب. في هذه الحالة يتمثل التمويل الذاتي في الإهلاكات مضاف إليها مبلغ تعويض التآكل النقدي بسبب ارتفاع أسعار الاستثمارات اللازمة.

التمويل الذاتي للبقاء = مخصصات الإهلاكات + تعويض الخسارة الناجمة عن التآكل النقدي

3- التمويل الذاتي للنمو :

يخص المؤسسات التي ترغب في زيادة في طاقتها الإنتاجية والحصول على قسط هام من السوق يتمثل هذا النوع من التمويل الذاتي في التمويل الذاتي للبقاء مضاف إليه قسط التنمية المرغوب فيه".

التمويل الذاتي للنمو = التمويل الذاتي للبقاء + قسط التنمية

المطلب الرابع: تقييم التمويل الذاتي

من خلال تقييم التمويل الذاتي يتضح بأنه يحتوي على العديد من المزايا كما أنه لا يخلو من العيوب ، حيث سنبرز أولاً المزايا ثم سنتطرق إلى العيوب.

1- مزايا استخدام التمويل الذاتي في عملية التمويل

للمويل الذاتي مزايا عديدة نذكر منها ما يلي:¹

- " التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمؤسسة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة كتسديد فوائد وأقساط القروض؛

- يرفع من القدرة المالية والاقتراضية للمؤسسة كما يكسبها حرية واسعة في التصرف في أموالها الخاصة تنظيم التدفقات النقدية الداخلية بشكل يمكن المؤسسة من مواجهه التزاماتها اتجاه الغير؛

- يحقق التمويل الذاتي للمؤسسة درجة كافية من الاستقلالية وإدارة أعمالها بنفسها دون تدخل الشركات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية؛

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص ص 31-32.

- يساعد التمويل الذاتي المؤسسة على مواجهة المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية من خلال حجز جزء من الأرباح المحققة كاحتياط يضمن للمؤسسة التأمين من هذه المخاطر؛
- يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس مال طبيعي بأقل تكلفة؛
- تقليل حجم ديون المؤسسة وعليه تفادي تسديد الفوائد على القروض؛
- التخفيض من الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة لكون الإهلاك يمثل الجانب الأكبر من التمويل الذاتي الذي يعتبر بدوره أموالاً معفية من الإخضاع الضريبي.

2- عيوب استخدام التمويل الذاتي في عملية التمويل :

- على الرغم من المزايا المتعددة للتمويل الذاتي إلا أن هذا لا يعني عدم وجود عيوب للتمويل الذاتي ومن أهم هذه العيوب نجد:¹
- "بعض المؤسسات ترى أن الأموال الناتجة عن التمويل الذاتي ليس لها أي تكلفة لهذا تلجأ بعض المؤسسات إلى توظيفها في استثمارات ذات ربحية ضعيفة مما ينتج عنه في النهاية سوء استخدام الموارد المالية للمؤسسة.
- يكون التمويل الذاتي عائقاً لتطور المؤسسة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة لأنه عادة ما لا يكفي لتغطية كل الاحتياجات المالية فيتوجب عليها إما اللجوء إلى القروض الخارجية وإما الاستثمار بقدر الأموال المتاحة لها وبالتالي تفويت الفرص.
- الإعتماد المفرط على هذا النوع من التمويل يؤدي إلى النمو البطيء وحرمان المؤسسة من الفرص الاستثمارية المربحة".

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 32-33.

المبحث الثالث: مكونات التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الخاصة التي تستعين بها المؤسسة لتمويل نشاطها، إذ يسمح لها بتمويل إستثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى طاقة التمويل الذاتي ومكونات التمويل الذاتي.

المطلب الأول: طاقة التمويل الذاتي :

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف طاقة التمويل الذاتي وذكر طرق حسابها.

1- تعريف طاقة التمويل الذاتي

" تعرف طاقة التمويل الذاتي على أنها المورد الداخلي الناجم عن العمليات المسجلة من المحاصيل المالية ونواتج خلال دورة معينة على إثر نشاط الاستغلال إذ تم تسوية كل العمليات يصبح للمؤسسة فائض في السيولة، وتحسب من خلال العلاقات التالية"¹:

$$\text{طاقة التمويل الذاتي} = \text{الموارد} - \text{النفقات}$$

$$\text{طاقة التمويل الذاتي} = \text{الإهلاكات} + \text{مخصصات المؤونات ذات الطابع الإحتياطي} + \text{النتيجة الصافية للدورة}$$

2- حساب طاقة التمويل الذاتي :

يمكن حساب الطاقة التمويلية الذاتية وفق طريقتين:²

1-2- حساب طاقة التمويل الذاتي بواسطة الطريقة التفسيرية:

"توصف هذه الطريقة بالتفسيرية لأن كل عنصر يظهر في تعريف الطاقة التمويلية الذاتية يساهم نظريا في تكوين الخزينة.

¹ خميسي شيحة، مرجع سابق، ص91.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص92.

طاقة التمويل الذاتي = نواتج الاستغلال المحصلة.

+ نواتج أخرى محصلة (باستثناء نواتج التنازل على عناصر الأصول)

- تكاليف مدفوعة.

- تكاليف أخرى مدفوعة.

ويمكن حساب طاقة التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية :

طاقة التمويل الذاتي = الفائض الإجمالي للاستغلال

+ (نواتج أخرى محصلة باستثناء نواتج التنازل على عناصر الأصول)

- تكاليف أخرى مدفوعة."

-2-2- حساب طاقة التمويل الذاتي بواسطة طريقة التحقيق:

طاقة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة

+ تكاليف غير قابلة للدفع

- نواتج غير قابلة للدفع

- نواتج التنازل على عناصر الأصول."

-3- نسبة الطاقة التمويلية الذاتية :

"تسمح هذه النسبة بقياس الطاقة التمويلية الذاتية المتولدة عن المبيعات ، يمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة بين الطاقة التمويلية الذاتية ورقم الأعمال بكل الرسوم، وتحسب من خلال العلاقة التالية":¹

نسبة الطاقة التمويلية الذاتية = طاقة التمويل الذاتي / رقم الأعمال بكل الرسوم

المطلب الثاني: الاهتلاكات

تعتبر الإهتلاكات من المكونات الأساسية للتمويل الذاتي حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الإهتلاكات وأهميتها و أهم أنواع الإهتلاكات.

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص92.

1- تعريف الإهلاكات:

للإهلاكات تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

"يعرف الإهلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي".¹

يمكن تعريفه أيضا على أنه " يمثل طريقة لتجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو الاقتصادي".²

"الإهلاك هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن وتسمح بإعادة تكوين للأصول المستثمرة".³

" يمكن النظر للإهلاك من عدة جوانب نتعرض إلى البعض منها فيما يلي:⁴

- محاسبيا: يهدف الإهلاك إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل حياته وذلك من أجل قياس الربح الذي ينتج عن استخدام ذلك الأصل الثابت خلال فترة معينة وان هذا الربح يقيم كجزء من تكلفة هذا الأصل؛

- ماليا: الإهلاك هو عملية تمكن المؤسسة من استبدال وتجديد أصولها الثابتة لذلك يعتبر مصدر من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة؛

- اقتصاديا: الإهلاك عبارة عن توزيع تكلفه شراء الأصل الثابت أو الفرق بين تكلفة الشراء والإعدادات المتوقعة لبيع هذا الأصل في نهاية عمره الإنتاجي على عدد السنوات التقديري لاستخدام هذا الأصل ويشمل القسط الإهلاك تكاليف الإنتاج التي تخص دورة الاستغلال المتعلقة باستخدام الأصل الثابت".

2- أهمية الإهلاك :

وتبرز أهمية الإهلاك فيما يلي:⁵

- المحافظة على رأس المال: ويكون ذلك عن طريق استرداد كل ما ينفقه المشروع من أموال لشراء الأصول تدريجيا من الإيرادات المحققة ولا سيما وأن العمر الإنتاجي للأصل الثابت يكون طويلا؛

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 28.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص 29.

³ إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 237.

⁴ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 29.

⁵ نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 29-30.

- تحديد تكاليف الإنتاج: إن الاهتلاكات من أهم عناصر التكلفة وتجاهلها يؤدي إلى عدم صحة ودقة التكاليف وذلك بإحتمال احتسابها بأقل ما تكون عليه حقيقة؛

- قياس الربح يتمثل الربح في الإيرادات مطروحا منها التكاليف وبما أن الاهتلاك هو عنصر من عناصر التكاليف له يؤدي إلى اختلالات في المركز المالي للمؤسسة كما أنه لا يعتبر خسارة بمفهومها الدقيق بأنه يؤدي إلى تعويض اهتلاك الأصل وبالتالي فهو تكلفة مالية يهدف إلى استبدال الأصول الثابتة.

-3- أنواع الإهلاكات :

يهتك الأصل الإنتاجي وفق الطرق التالية:

-3-1- الإهلاك الخطي الثابت:

"يعني الإهلاك الخطي الثابت قسمة قيمة الاستثمار أو الأصل المعني بالاهتلاك إلى أقساط متساوية بحسب مدة الحياة الإقتصادية، ويحسب من خلال العلاقة التالية"¹:
قسط الإهلاك = قيمة الأصل / مدة الحياة الإقتصادية.

$$\text{قسط الإهلاك} = \text{قيمة الأصل} / \text{مدة الحياة الإقتصادية}$$

-3-2- الإهلاك المتناقص:

"يحسب قسط الإهلاك بموجب هذه الطريقة على القيمة المحاسبية الباقية للأصل وليس على القيمة الأصلية للأصل وذلك بضرب معدل الإهلاك الذي يحصل عليه بطريقة القسط الثابت في المعاملات التالية:
1.5 إذا كانت مدة الإهلاك 4 سنوات أو أقل.
2 إذا كانت مدة الإهلاك بين 5 و 6 سنوات.
2.5 إذا كانت مدة الإهلاك أكثر من 6 سنوات.
ولتلافي عدم إنتهاء الإهلاك، فعندما يكون قسط الإهلاك بطريقة القسط المتناقص أقل من حاصل قسمة القيمة المحاسبية الباقية على باقي عدد سنوات الإهلاك نستعمل حاصل القسمة كقسط، ويحسب من خلال العلاقة التالية"²:

$$\text{معدل الإهلاك المتناقص} = \text{معدل الإهلاك الثابت} \times \text{المعامل}$$

¹ سعدان شباكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص205.

² نفس المرجع الذكر، ص207.

3-3- طريقة الإهلاك المتزايد:

"يطبق هذا الإهلاك على القيمة الأصلية للأصل بمعدل يزداد تدريجياً إلى أن تنعدم قيمة الأصل، تستعمل المؤسسة هذه الطريقة عندما تتوقع مصاريف أخرى (مع الإهلاك) تكون مرتفعة في السنوات الأولى ومنخفضة في السنوات الأخيرة.

حتى تستطيع المؤسسات تطبيق هذا النوع من الإهلاك يجب عليها تقديم طلب إلى مصلحة الضرائب تختار بموجبه هذه الطريقة.

يحسب الإهلاك المتزايد بالعلاقة التالية :

$$\text{القسط السنوي} = \text{تكلفة الإستثمار} \times \text{رقم السنة} / \text{مجموع أرقام السنوات (حسب العمر الإنتاجي)}$$

$$\text{بحيث مجموع أرقام السنوات} = 2/(1+N)N \quad (N \text{ تشير إلى المدة النفعية للأصل})$$

إن طريقة الإهلاك المتزايد يزداد ويتنامى تدريجياً على المدة النفعية للأصل فبذلك تتناقص إمكانية التمويل الذاتي خلال السنوات الأولى¹.

3-4- طريقة وحدات النشاط :

"تحتسب طريقة وحدات النشاط الإهلاك بالإعتماد على نشاط الأصل الفعلي، وبسبب إعماده على تقدير نشاط عمر الأصل وتكون الطريقة محدودة لتلك الأصول التي تكون وحدات نشاطها من الممكن تحديدها ببعض درجات الدقة .

لإحتساب مصروف الإهلاك حسب طريقة وحدات النشاط نبدأ بإحتساب الإهلاك لكل وحدة نشاط متوقع، وإهلاك كل وحدة نشاط متوقع هو التكلفة المستهلكة للأصل مقسومة على وحدات النشاط المقدرة خلال حياة الأصل .

$$\text{مصروف الإهلاك للوحدة} = \text{التكلفة} - \text{قيمة الخردة} / \text{الحياة المنفعية بالوحدات}$$

ولاحظ بأن العملية الحسابية هذه مشابهة جداً لعملية إحتساب القسط الثابت، ويتم قسمة التكلفة المستهلكة على الحياة المقدرة، ولكن بدلاً من إحتساب مصروف الإهلاك لكل سنة، يتم إحتساب مصروف الإهلاك لكل وحدة، وعندما يتم معرفة مصروف الإهلاك لكل وحدة ، يتم تحديد مصروف الإهلاك عن طريق ضرب مصروف الإهلاك للوحدة بكل وحدات النشاط الفعلي خلال الدورة ، وستكون العملية الحسابية كما يلي:²

¹ باية كنزة شرابي، مرجع سابق، ص 10.

² نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى ، دار الفكر، عمان، 2013، ص 241.

$$\text{مصروف الإهلاك} = \text{مصروف الإهلاك لكل وحدة} \times \text{وحدات النشاط الفعلي}$$

"بما أن الإهلاك هو مصدر من مصادر التمويل الذاتي فإن المؤسسات تلجأ إلى اختيار طريقة الإهلاك تتناسب مع طبيعة الأهداف الموجودة من مخصصات الإهلاك حيث تتأثر عملية الاختيار بعدة عوامل:¹

- **الأثر الضريبي:** على المؤسسة اختيار الطريقة التي توفر لها أكبر حجم التدفقات النقدية الصافية لذلك فإن أفضل سياسة للإهلاك في هذه الحالة هي طريقة الإهلاك المتناقص الذي يعمل على تخفيض الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة القدرة التمويلية للمؤسسة .

- **التضخم النقدي:** إن ارتفاع قيمة النقود والارتفاع المتزايد للأسعار الذي يؤدي إلى عدم قدرة مخصصات الإهلاك على تجديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة وكذا تدهور قيمة رأس مالها يلزم المؤسسة القيام بما يلي:

- إعادة تقديم الأصول الثابتة عن طريق زيادة قيمتها بما يعادل نسبة التضخم ولهذا يطبق الإهلاك على أساس القيمة الحقيقية بدلا من القيمة النقدية (ثمن الشراء)؛

- إختيار طريقة الإهلاك المتناقص وذلك لاسترداد الأصول بأقصى سرعة ممكنة لتجنب أثر التمويل؛

- **التقادم التكنولوجي:** إن التقدم التكنولوجي يزيد من شدة المنافسة بين المؤسسات التي تستخدم التقنيات الحديثة ولكي تستطيع المؤسسة منافسة المؤسسات الأخرى يجب عليها أن تستخدم أصولها بما يتماشى والتقنيات الحديثة وذلك باستعمال طريقة الإهلاك المتناقص التي تمكنها من إسترداد رأسمالها المستثمر بأقصى سرعة ممكنة واستبداله بما يتماشى مع ظروف السوق وتطوراته .

- **سياسة النمو في المؤسسة:** إن تحديد معدلات النمو لسنوات قادمة يؤثر على حجم ومخصصات الإهلاك الواجب إقتطاعها أي يؤثر على طريقة الإهلاك المعتمدة".

المطلب الثالث: المؤونات:

تعتبر المؤونات إحدى المكونات الأساسية للتمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لاعتبارها مصاريف وهمية، لا ينتج عنها تدفق نقدي خارجي حقيقي.

1- تعريف المؤونات:

تعرف المؤونات على أنها " مكون مالي من أموال المؤسسة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقق الخطر او العبء الذي

¹ باية كنزة شرابي، مرجع سابق، ص ص 10-11.

كونت من اجله هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل".¹
وتعرف المؤونة أيضا على أنها " الإثبات المحاسبي لنقص محتمل لعناصر الأصول".²

-2- شروط تكوين المؤونات:

"هناك شرطين أساسيين لتكوين المؤونة نذكرهما في الآتي:³

-1-2- الشروط الأساسية:

يتم تكوين مؤونة للتعامل مع خسائر أو عبء تم تحديده بشكل واضح، ويجد خمسة شروط لذلك تتمثل في:

- تشكل مؤونة للتعامل مع إنخفاض صافي في أصول الشركة؛

- الإنفاق سيكون في مصلحة الشركة؛

- يجب أن يكون حساب العبء أو الخسارة دقيق ومحتمل؛

- قياس العبء أو الخسارة بتقدير كاف؛

- يجب أن تخصم في نفس السنة.

-2-2- الشروط الشكلية:

تتمثل الشروط الشكلية في:

- الاعتراف في السجلات المحاسبية؛

- التسجيل على جدول المؤونة."

-3- أنواع المؤونات:

للمؤونات أنواع عديدة نذكر منها ما يلي:⁴

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 30.

² عبد الكريم بويقوب، أصول المحاسبة العامة، طبعة 1999، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 274.

³ ياسمين علايبي، أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، العدد 1، 2020، ص 115.

⁴ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 30-31.

3-1- مؤونة الأخطار والتكاليف:

هذه المؤونة مكونة لتغطية أخطار أو أعباء محتملة عند نهاية الدورة الاستغلالية دون أن تكون هناك إمكانية تخصيصها كغطاء لعامل خاص بالأموال، إن الأحداث التي وقعت أو هي في طريق الوقوع تجعل من هذه الأخطار ليس فقط محتملة وإنما أكيدة، وأهم هذه المؤونات نجد مؤونة الضمانات المقدمة للزبائن، مؤونة المنازعات، مؤونة التكاليف الموزعة على عدة سنوات، مؤونة من أجل الإصلاحات الكبرى.

3-2- المؤونة القانونية:

هي مؤونة ذات طابع ضريبي لهذا لا يتوقع من ورائها خسائر، حيث ألزم المشرع تكوينها وهي لا تؤدي إلى فرض ضريبة مستقبلية، أي أنه لا تتحمل عليها المؤسسة ضرائب خلال مدة تكوينها ويجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار حدود ومدى تكوينها مثل : مخصصات تدني القيمة، مخصصات تدني قيمة الأوراق المالية، مؤونة الديون المشكوك فيها والتي تسترجع في حالة خطر عدم تحصيلها.

المطلب الرابع: الإحتياطات

تمثل الإحتياطات مكون أساسي للتمويل الذاتي حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف كل من الإحتياطات وأسباب تكوين الإحتياطات وأنواع الإحتياطات.

1- مفهوم الإحتياطات:

" تعرف الإحتياطات على أنها : مبلغ يحتجز من أرباح المؤسسة القابلة للتوزيع لتحقيق أهداف معينة مثل تدعيم المركز المالي المؤسسة أو لتنفيذ سياسة إدارية أو تنفيذاً للسياسة العامة للدولة وعلى ذلك يعتبر الإحتياطي توزيعاً للربح وبالتالي يتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة لأرباح . حيث أن الإحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن : أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقاً من حقوق أصحاب المشروع".¹

2- أسباب تكوين الإحتياطات:

"من التعريف السابق يتضح لنا أنه يتم تكوين الإحتياطات من أجل تدعيم المركز المالي للمؤسسة (مثل الإحتياطي القانوني و الإحتياطي العام) ، و المساعدة في تنفيذ سياسة إدارية معينة مثل إحتياطي التجديدات والتوسعات، إرتفاع أسعار الأصول الثابتة ، إحتياطات تهدف إلى مساعدة الدولة في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية مثل إحتياطي شراء السندات الحكومية".²

¹ باية كنزة شرابي، مرجع سابق، ص 16.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص 17.

3- أنواع الاحتياطات

فيما يلي سنعرض أهم أنواع الإحتياطات:¹

3-1- الإحتياطي القانوني:

يمثل الإحتياطي القانوني تلك الأموال التي تحجز من الأرباح طبقاً لنص القانون المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسات في الدولة أو طبقاً لما ينص عليه القانون النظامي للمؤسسة ذاتها. وتكون الإحتياطات بهدف مواجهة الخسائر غير العادية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة ظروف غير متوقعة ولذلك فإنه من الضروري ألا تستخدم الإحتياطات القانونية في غير الغرض وعلى سبيل المثال تغطية بعض الخسائر أو المصروفات العادية أو تستخدم في إجراء توزيعات على المساهمين ، لكن يمكن استخدام الإحتياطات القانونية فقط في تعويض النقص الذي قد يحدث لبعض أصول المؤسسة نتيجة تعرضها لأخطار لم تكن متوقعة. وقد تنص القوانين على تكوين احتياطات أخرى غير الإحتياطي القانوني وذلك مثل النص على تكوين إحتياطي لشراء السندات الحكومية وان كان إحتياطي شراء السندات الحكومية له نفس طبيعة الإحتياطي القانوني بسبب أنه يكون بناء على نص قانوني، إلا أنه يختلف من حيث الغرض من تكوينه فالإحتياطات القانونية تكون بهدف مواجهة الخسائر غير العادية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة ظروف غير متوقعة، إلا أن الغرض من تكوين إحتياطي شراء السندات الحكومية هو أن تساهم الشركات في تغطية القروض التي تصدرها الحكومة وعلى هذا الأساس فإن إمكانية المؤسسة في استخدام الإحتياطي القانوني تختلف عنها بالنسبة لإحتياطي شراء السندات.

3-2- الإحتياطي العام الإختياري:

يتكون الإحتياطي العام بهدف تدعيم المركز المالي للمؤسسة وجعلها أكثر قدرة على مواجهة أي ظروف غير عادية ، ويكون الإحتياطي العام بناء على موافقة الجمعية العمومية وتمثل الأموال المتجمعة من الإحتياطي العام مصدر تمويل داخلي للمؤسسة وبالتالي تدعم المركز المالي لها، ويمكن للمؤسسة أن تستخدم الإحتياطي العام لمواجهة الخسائر أو إجراء التوسعات ومن ناحية أخرى فإنه يمكن استخدام الإحتياطي العام في إجراء توزيعات على المساهمين للحفاظ على معدلات التوزيع المعتادة، ويختلف الإحتياطي العام في ذلك عن الإحتياطي القانوني الذي يعتبر غير قابل للتوزيع على المساهمين وان كان يشترك معه في الغرض الأساسي من التكوين و هو تدعيم المركز المالي للمؤسسة.

3-3- إحتياطي التوسعات:

تلجأ الشركات إلى تكوين إحتياطي لمقابلة النفقات اللازمة لشراء بعض الأصول الثابتة أو المتداولة للتوسع في أعمال المؤسسة وتلجأ إلى الإقتراض أو زيادة رأس المال لتنفيذ أهدافها التوسعية ويلاحظ أن إحتياطي التوسعات يرحل إلى الإحتياطي العام إذا تبقى منه رصيد بعد استخدامه في شراء الأصول اللازمة للتوسعات التي تراها الشركة ضرورية.

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص ص 17 18.

-3-4- إحتياطي رد السندات:

يتكون إحتياطي رد السندات بهدف توفير الأموال اللازمة لرد قيمة السندات في مواعيد إستحقاقها وتكوين هذا الإحتياطي يضمن من ناحيته لحملة السندات حصولهم على قيمة سنداتهم عند حلول مواعيد استحقاقها ويضمن من ناحية أخرى إلا يتأثر رأس المال العامل بالمؤسسة نتيجة سدادها لقيمة السندات ، إذا أستخدم الإحتياطي في سداد جميع السندات وتبقى منه بعد ذلك رصيد فإن الإحتياطي في هذه الحالة قد استنفذ الغرض منه ويرحل الرصيد المتبقي إلى الإحتياطي العام.

-3-5- الإحتياطي السري:

تنشأ الإحتياطيات السرية نتيجة استخدام الإدارة لوسائل تؤدي إلى إظهار حقوق المساهمين في الميزانية بأقل من القيمة الحقيقية ومن الوسائل التي تؤدي إلى وجود إحتياطيات سرية :

- المغالاة في تحديد قيمة المخصصات؛

- إهلاك المصروفات الرأسمالية مرة واحدة من الأرباح أو على عدد من السنوات أقل من تلك السنوات التي تنتفع بالمصروفات؛

- إثبات الأصول الثابتة بأقل من قيمتها الفعلية، و إثبات الإلتزامات بأكثر من قيمتها الفعلية.

ويؤيد فريق من المحاسبين وجود الإحتياطيات السرية وذلك على أساس أنها تؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على مواجهة المشاكل التي تقابلها في حالات الكساد ويمكنها من الإستمرار في نشاطها وسداد التزاماتها بينما يعارض فريق آخر من المحاسبين تكوين الإحتياطيات السرية على أساس أنها تمكن الإدارة من إخفاء خسائرها التي يمكن أن تتحقق لاحقاً وتؤدي أيضاً إلى أن القوائم المالية لا تعبر عن حقيقة نتائج الأعمال ولا عن المركز المالي.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل موضوع تمويل المؤسسات الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول التمويل، وسلطنا الضوء على التمويل الذاتي و الأهمية التي يلعبها في تعزيز استقلالية المؤسسات و تحسين موقعها المالي.

التمويل الذاتي هو عبارة عن استخدام الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية المتمثلة في الإهلاكات والمؤونات والإحتياطات، لتمويل أنشطتها ومشاريعها دون الحاجة إلى الحصول على تمويل خارجي من المصارف أو المستثمرين.

يعد التمويل الذاتي أحد العوامل المهمة لنجاح المؤسسات الاقتصادية، حيث يزيد من قدرتها على النمو والتطور، كما يعتبر مؤشراً على قوة و استقلالية المؤسسة الاقتصادية و قدرتها على تحقيق أهدافها، كما يساعد التمويل الذاتي على تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف والاستجابة للتغيرات البيئية و التحديات الاقتصادية و الاجتماعية بانسيابية ويعزز من ثقة مختلف المتعاملين معها.

إلا أنّ التمويل الذاتي لا يعد بديلاً كاملاً عن التمويل الخارجي، و قد تواجه المؤسسات بعض التحديات في تمويل مشاريعها الكبرى من خلال هذا النوع من التمويل، ولذا يجب العمل على تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستمرار لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا المصدر التمويلي وتوجيهه لتحقيق الأهداف المالية والمستدامة على المدى الطويل.

الفصل الثاني:

الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر مصطلح الأداء المالي من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل المسيرين الماليين وذلك لكونه يعكس مدى قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها المتاحة بصورة تضمن لها الإستمرارية والقدرة على التنافس من أجل النمو والتطور، وحتى يستطيع المسير إتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها، حيث تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أكثر الأدوات إستخداما في تقييم الأداء المالي وذلك لأنها تعطي صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمكن المسير المالي من إتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري حول الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.
- المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.
- المبحث الثالث: علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعد الأداء المالي أحد الجوانب الرئيسية التي تتمحور حولها الأنشطة الاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية و يعكس الأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

سوف نبرز من خلال هذا المطلب تعريف الأداء المالي و أهميته.

-1- تعريف الأداء المالي:

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"¹.

"يعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المؤسسة الآن، وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة"².

"الأداء المالي هو تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة، وأنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة.

كما يعرف الأداء المالي على أنه قياس لمدى إنجاز الأهداف من خلال استخدام المقاييس المالية.

يتضح من التعاريف السابقة أن الأداء المالي عبارة عن مقاييس ومؤشرات مالية ذات صفة رقمية تستخدم لقياس النواتج والأهداف الرئيسية المتوقع تحقيقها، وغالبا ما يعبر عنها بمصطلحات مالية متمثلة بالربحية، العائد، أو أي مؤشرات مالية مثل السيولة، حقوق الملكية، والمديونية"³.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 45.

² فلاح حسن عداوي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 234.

³ ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 134.

2- أهمية الأداء المالي:

"للأداء المالي أهمية بالغة، حيث تتبع أهميته بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. كما أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمر الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير الأدوات الأداء المالي من الربحية والسيولة والنشاط، ومدى توزيعات على سعر السهم.
- يساعد كذلك المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.
- وبشكل عام، يمكن أن نحصر أهمية الأداء المالي في أنه يسלט الضوء على الجوانب التالية:
- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم حجم المؤسسة".¹

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة، لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية هي:²

1- المعايير التاريخية للمؤسسة:

تحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والإستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

¹ عيز هاجر، أوضايفية لمياء، الأداء المالي و محدداته في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيروفيال عناية للفترة 2015-2019)، مجلة الأبحاث، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 849.

² أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 78.

2- المعايير المطلقة:

وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة.

3- المعايير القطاعية:

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء. وهي معايير تمثل متوسط أداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4- المعايير المستهدفة:

هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة (الخطط)، وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الإبتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة".

أهداف الأداء المالي:

تتمثل أهداف الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في ما يلي:¹

1- السيولة واليسر المالي:

"تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة- المخزونات والقيم القابلة للتحقيق- إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يجبر المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

2- التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة - الأموال الخاصة مضافاً إليها الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يتضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

3- المردودية:

تعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها، والمردودية كهدف عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية

¹ سراج موصو، تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر s&p500)، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جبل-، 2022/2022، ص ص 108-109.

الاقتصادية، ورأس المال المالي وهو بدوره يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4- إنشاء القيمة:

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في إستثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

5- نمو المؤسسة:

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها، وعليه فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، كما أن نمو المؤسسة يعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار... الخ"

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

سوف نبرز من خلال هذا المطلب أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي وتتمثل في مايلي:¹

1- الحجم

"يؤثر حجم المؤسسة على أدائها المالي، فالمؤسسات الكبيرة تمتلك الموارد اللازمة لإنتاج منتجات متعددة في الوقت نفسه، كما يمكنها تحقيق وفورات الحجم، وبالتالي تكون أكثر كفاءة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، كما أن المؤسسات الكبيرة لديها قوة تفاوض أكبر، من ناحية أخرى، قد تعاني المؤسسات الكبيرة من عدم الكفاءة مما يؤدي إلى ضعف في أدائها المالي، فطبيعة العلاقة بين الحجم والأداء تبقى غامضة.

2- الرفع المالي

الرافعة المالية هي نتاج المرونة المكافئة المخصصة للديون، يتم قياس الرفع المالي من خلال نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية، حيث تظهر درجة اعتماد المؤسسة على الديون.

المؤسسات عالية الإستدانة قد تكون عرضة لخطر الإفلاس إذا لم تتمكن من تسديد ديونها، وقد لا تتمكن أيضا من الحصول على قروض في المستقبل، من جهة أخرى، الرأي المقابل يرى بأن الديون تلزم المسيرين على استخدام موارد المؤسسة بأكثر كفاءة، وتوظيفها في مشاريع مربحة، كما أنه لكل مؤسسة درجة رفع مالي أمثل محدد من خلال الموازنة بين القيمة الحالية للعوائد المحققة من الرفع المالي، مقابل القيمة الحالية المتوقعة لتكاليف الدين، وهذا ما يجعل المؤسسة تقترب تدريجيا نحو بلوغ نسبة الدين إلى حقوق الملكية المثلى والتي تزيد من قيمتها السوقية.

¹ محمد عامر طوارفي، محمد حولي، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر (دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية للفترة 2013-2017)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2020، ص ص 219-220.

3- نمو المبيعات

تسعى المؤسسات لضمان مكانة في السوق والاستحواذ على أكبر حصة سوقية والتي تحدد بنمو مبيعاته، فزيادة المبيعات وتعظيم الأرباح يمثل الهدف الأساسي للمؤسسات.

4- السيولة

السيولة هي القدرة على مواجهة الطلبات المتوقعة والغير المتوقعة على النقدية، أي بمعناها العام قدرة المؤسسة على مواجهة الطلب النقدي وهذا بأقل خسارة ممكنة، فالسيولة تشير إلى الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة ودون خسارة مهمة في قيمتها، وتعكس قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل. تحتفظ المؤسسة بالسيولة من أجل المضاربة والاحتياط، كما يمكن أن تستخدم المؤسسة السيولة في حالة عدم توفر مصدر تمويل خارجي أو عندما يكون مكلفا، كما أن درجة السيولة المرتفعة للمؤسسة تساعد على تسوية التزاماتها في فترات انخفاض الأرباح.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

لقد تطور مفهوم تقييم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية التي تحظى باهتمام المؤسسات، وذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في معرفة مدى نجاح أو فشل المؤسسات في قراراتها وخططها المالية والاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.

1- مفهوم تقييم الأداء المالي:

"تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه "العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالفشل المالي".¹

"في تعبير آخر لتقييم الأداء المالي عرف بأنه الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة"²

"من المفاهيم الواردة لتقييم الأداء المالي، أنه مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت المؤسسة من أجلها".³

"يعرف تقييم الأداء المالي كذلك بأنه عبارة عن قياس لما تم إنجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها".⁴

2- أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في ما يلي:

¹ صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، 2021، ص 222.
² نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 25.
³ نفس المرجع الأنف الذكر، ص 26.
⁴ فلاح حسني عداوي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 232.

- "ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وهل للمؤسسة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعاً، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضماناً لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي"¹؛
- "يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في إتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة فيها؛
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات"².

المطلب الثاني: طرق وأنواع تقييم الأداء المالي

سنتناول في هذا المطلب طرق وأنواع تقييم الأداء المالي.

1-1- طرق تقييم الأداء المالي:

تتمثل طرق تقييم الأداء المالي في ما يلي:³

1-1-1- نظام الموازنات التقديرية:

"يعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقييم الأداء، خصوصاً الموازنات المرنة، والتي تعد خطة للرقابة مصممة لتكون مفيدة، على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال المحددة في الخطة لمختلف أنشطة المؤسسة بمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية وإظهار الإنحرافات التي من خلالها يتم تقييم مدى تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية. وتستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى قسم معين أو خط إنتاجي معين.

1-1-2- نظام محاسبة التكاليف المعيارية:

يقتضي هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية، ومن جهة ثانية الإنتاج مقيم بتكاليف معيارية، ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية

¹ نفس المرجع الألف الذكر، ص 232.

² صافية بومصباح، مرجع سابق، ص 222.

³ فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، الطبعة الرابعة، مرجع سابق، ص 233.

التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال.

1-3- نظام الإدارة بالأهداف:

يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية:

1-3-1- تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس انجازها.

1-3-1- تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات الإنتاجية على أساس هذه النسب.

1-3-1- تقييم الأهداف و إعادة تحديدها في ضوء نسب الأهداف والظروف المستجدة.

1-4- النسب المالية:

بدأ استخدام هذه النسب من قبل الإدارات الداخلية للمؤسسات لتقييم أدائها وللتخطيط أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضا من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء. و الإدارة يمكن أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة أو لتقييم أداء قسم معين من الأقسام.

2- أنواع تقييم الأداء المالي:

تتمثل أنواع تقييم الأداء المالي في ما يلي:¹

1-2- تقييم الأداء المخطط:

"نعني به تقييم أداء المؤسسات من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية على وفق مديات زمنية محددة. إذ تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات وتوضيح الإنحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

2-2- تقييم الأداء الفعلي:

يراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الإختلالات التي حدثت وتأشير درجة الأداء في توظيف هذه الموارد، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر مدة محددة خلال السنة، وفي ضوء ما تكشفه المؤشرات والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة، ويقنضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع ما حققته المؤسسة المماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

¹ نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 27-28.

2-3- تقييم الأداء المعياري أو القياسي:

نعني به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا. وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات للمؤسسة والوحدات المشابهة في الداخل و الخارج.

2-4- تقييم الأداء العام أو الشامل:

يقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في المؤسسة و استخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتميز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة وكل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية لكل نوع من أنواع النشاط".

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تتم عملية تقييم الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المالية، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات المالية من أكثر الأساليب شيوعاً في عالم المال والأعمال، فتقييم الأداء من خلال المؤشرات المالية تمكن المؤسسة من معرفة درجة الانحرافات وإتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما تساعد المستثمر في التعرف والحكم على أداء المؤسسة بسهولة وذلك من خلال فهمه للتغيرات والنتائج من أجل إتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب، وفي الغالب يتم تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات منها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

1- مؤشرات التوازن المالي:

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في ما يلي:

1-1- رأس المال العامل الصافي (FRNG):

"يمكن تعريف رأس المال العامل الصافي على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة الصافية. ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل الصافي موجبة. وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.

وبناء عليه يمكن القول أن رأس المال العامل الصافي هو هامش للأمان، يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة والمتمثلة في وصول أجل الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق... الخ. ولذلك يلعب رأس المال العامل الصافي دور صمام للأمان".¹

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص147.

يحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين¹:

- من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

-1-1-1- حالات رأس المال العامل:

يمكن التمييز بين ثلاث حالات رأس المال العامل:

- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب

1- من أعلى الميزانية:

"يشير ذلك أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل إحتياجاتها طويلة المدى بإستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية."²

2- من أسفل الميزانية:

"يعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من ديونها قصيرة الأجل، مما يدل على وجود فائض في السيولة، يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تاريخ إستحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الإضطرابات التي قد تحدث في دورة الإستغلال."³

- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب

1- من أعلى الميزانية:

"يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة بإستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الإحتياجات وبالتالي فهي في حاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة."⁴

¹ سراح موصو، مرجع سابق، ص 135.

² إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

³ سراح موصو، مرجع سابق، ص 136.

⁴ إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

2- من أسفل الميزانية:

"يعني ذلك أن الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة، وهذا يجعل المؤسسة تقع في صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، كما يدل هذا أيضا على وجود جزء من الأصول الثابتة ممول بالديون قصيرة الأجل".¹

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم

1- من أعلى الميزانية:

" يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل إحتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز".²

2- من أسفل الميزانية

"يعني أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي الخصوم المتداولة، وهو شكل التوازن المالي الأدنى، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في موعد استحقاقها".³

1-1-2- أنواع رأس المال العامل:

"لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم فسمي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:⁴

- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

¹ سراح موصو، مرجع سابق، ص 136.

² إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

³ سراح موصو، مرجع سابق، ص 136.

⁴ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص38-39.

- رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

- رأس المال العامل الإجمالي:

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وإن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فنقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها، ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية.

يكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{إجمالي الأصول المتداولة}$$

-1-2- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

"الاحتياج في رأس المال العامل مرتبط بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير أو المتوسط في حدود السنة المالية الواحدة، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة من أصول لأقل من سنة في صورة مخزون وحقوق العملاء، وما تحتاجه من مصادر لتمويل تلك الأصول. وعليه فهو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال التي لم يتم تغطيتها عن طريق الديون قصيرة الأجل، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات والمدفوعات.

ويحسب الاحتياج في رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{خزينة الأصول}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{خزينة الخصوم})$$

وقد تم استبعاد خزينة الأصول لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن خزينة الخصوم أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأننا نفترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية".¹

-1-2-1- حالات الاحتياج في رأس المال العامل:

يأخذ الاحتياج في رأس المال العامل ثلاث حالات هي:²

- الحالة الأولى: احتياج رأس المال العامل موجب

يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجاتها.

- الحالة الثانية: احتياج رأس المال العامل سالب

يدل على أن المؤسسة قد غطت جميع احتياجات دورتها، ما يشير ذلك للوضع المالي المريح للمؤسسة.

- الحالة الثالثة: احتياج رأس المال العامل معدوم

يشير إلى أن موارد الدورة تغطي الاحتياجات، أي أن المؤسسة تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها.

-1-2-2- أنواع احتياج رأس المال العامل:

لاحتياج رأس المال العامل نوعان:³

- "أولا: احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE):

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية القصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

- ثانيا: احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE):

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ سراح موصو، مرجع سابق، ص ص136-137.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص137.

³ زبيدة سمروود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018 - مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد، 03، 2020، ص 353.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال

-1-3- الخزينة (TN):

"الخبزينة هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الاستغلال، وهي تشمل من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، وتحسب من خلال العلاقات التالية"¹:

الخبزينة = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل

الخبزينة = القيم الجاهزة - الإعتمادات البنكية

"كما تعرف الخبزينة والتي تسمى أحيانا بالخبزينة الصافية على أنها الفرق بين أصول الخبزينة وخصوم الخبزينة، وتحسب من خلال العلاقة"²:

الخبزينة الصافية = أصول الخبزينة - خصوم الخبزينة

-1-3-1- حالات الخبزينة:

"يمكن التمييز بين ثلاث حالات للخبزينة"³:

- الحالة الأولى: الخبزينة موجبة

هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، في هذه الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها الثابتة بعد تغطيتها لإحتياجات رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

- الحالة الثانية: الخبزينة سالبة

أي أن رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، وعليه فإن المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها.

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص 354.

² Jean Barreu, Jacqueline delahaye, **Gestion Financiere**, 6editoin, edition distribution dunod, Paris, 1997, p22.

³ سراح موصو، مرجع سابق، ص135.

- الحالة الثالثة: الخزينة الصفريّة

بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية".

-2- النسب المالية:

تقسم النسب المالية إلى:

-1-2- نسب السيولة:

"تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل".¹

وتشمل ما يلي:

-2-1-1- نسبة التداول:

تحسب نسبة التداول من قيمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تعتبر نتائج هذه الدراسة عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبمعنى آخر فإنها تشير إلى المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه قيمة الأصول المتداولة عن قيمتها الدفترية، دون أن تتعرض الإدارة المالية إلى مخاطر فقدان السيولة أي إلى مخاطر العسر المالي.²

تم تحديد معيار عام لهذه النسبة وهو (1:2)، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشراً على إرتفاع قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية، غير أن هذه النسبة يجب النظر إليها بدقة ذلك أنها لاتأخذ في الحسبان سيولة المكونات الجزئية للأصول المتداولة، بمعنى أن المؤسسة التي تتكون أصولها المتداولة بصفة أساسية من النقدية وأوراق القبض هي أكثر سيولة من مؤسسة أخرى تتكون أصولها المتداولة بصفة رئيسية من المخزون، لذلك يجب البحث عن أدوات أكثر دقة وهذا يقودنا إلى النسبة الثانية وهي نسبة السيولة السريعة.³

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص193.

² حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 86.

³ سراح موصو، مرجع سابق، ص 123.

-2-1-2- نسبة السيولة السريعة:

تسمى بنسبة السيولة المختصرة والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول، ما عدا المخزون، وتحسب من خلال العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم الجارية}$$

يحكم على هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:1)، حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزون السلعي، لتغطية كل دينار من الخصوم المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية و العادية في المؤسسة بذلك السداد.²

-2-1-3- نسبة السيولة الجاهزة:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت، بالديون قصيرة الأجل، وتحسب العلاقات التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}$$

إن الحصول على نسبة سيولة جاهزة عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة، حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها و استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.³

-2-2- نسب المردودية:

"تعطي نسب المردودية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة، إذ تهتم أيضا الملاك والمقرضين الذين يقدمون قروضا طويلة الأجل للمؤسسة. فالأرباح التي تحققها المؤسسة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على ثروة الملاك، كما أن عدم كفاية الأرباح يعد مؤشرا غير مرضيا من وجهة نظر المقرضين، إذ يتوقع المقرض أن تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بأصل القرض طويل الأجل من الأرباح التي تحققها وليس من بيع الأصول التي تمتلكها".⁴

وتتمثل نسب المردودية في مايلي:⁵

¹ مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل و الإستشراف الإقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2021، ص 360

² سراج موصو، مرجع سابق، ص 123.

³ مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 360.

⁴ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 96.

⁵ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 52.

-2-2-1- نسبة المردودية الإقتصادية:

"تبين هذه النسبة ما استخدم من الأصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول.

تكتب نسبة المردودية الإقتصادية كما يلي :

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \left(\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100\%$$

-2-2-2- نسبة المردودية المالية:

تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية. وتمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين (الملاك)، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهميه وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \right) \times 100\%$$

-2-2-3- نسبة المردودية التجارية:

تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الاعباء الكلية، قد تمتص هذه الاعباء كل رقم الأعمال وتنبخر معها الأرباح، وبالتالي هذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والاعباء الكلية.

وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \left(\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \right) \times 100\%$$

-2-3- نسب الهيكلية المالية

من بين نسب الهيكلية المالية الأكثر استعمالا نجد:¹

-2-3-1- نسبة المديونية الإجمالية:

تبين هذه النسبة قسط المديونية الإجمالية في هيكلية الخصوم.

¹ خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 85.

وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الإجمالية} = \text{الديون} / \text{إجمالي الخصوم}$$

-2-3-2- نسبة الإستقلالية المالية:

تعبّر هذه النسبة عن درجة الإستقلالية المالية للمؤسسة للخارج، حيث أن تسجيل نسبة أكبر من 1 يدل أن المؤسسة مستقلة مالياً.

وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الديون}$$

المبحث الثالث: علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي

يعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل استثماراتها كما أن الاعتماد على هذا المصدر التمويلي له تأثير على الأداء المالي للمؤسسة. في هذا المبحث سنبين علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي من خلال بعض المؤشرات المالية.

المطلب الأول: تأثير التمويل الذاتي على التوازن المالي

يمكن إبراز تأثير التمويل الذاتي على التوازن المالي من خلال ما يلي:

- لقد رأينا سابقا بأن التوازن المالي يمثل في لحظة زمنية معينة التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة، ومن خلال هذا يتضح أن الأصول الثابتة والمتمثلة عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة، ومن بين مكونات الأموال الدائمة نجد الأموال الخاصة، ومن هنا يبرز تأثير التمويل الذاتي على التوازن المالي فكلما زاد التمويل الذاتي زادت الأموال الخاصة وبالتالي زيادة الأموال الدائمة.

- لقد بينا سابقا في طرق حساب رأس المال العامل الصافي الذي يحسب بالصيغة (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة) بأنه أحد مؤشرات التوازن المالي. إلا أن هذا المؤشر قد يتغير بتغير أحد أو كل المقادير المكونة له بالزيادة أو بالنقصان. ومن بين هذه المقادير نجد الأموال الخاصة، حيث تعتبر الاحتياطات من بين مكونات الأموال الخاصة والتي بدورها تعتبر من مكونات التمويل الذاتي، ومن هنا يبرز تأثير التمويل الذاتي على رأس المال العامل الصافي فكلما زادت الأموال الخاصة أدى ذلك إلى زيادة الأموال الدائمة وبالتالي زيادة حجم رأس المال العامل الصافي، وكلما انخفضت الأموال الخاصة أدى ذلك إلى انخفاض حجم رأس المال العامل الصافي.

المطلب الثاني: تأثير التمويل الذاتي على نسب الهيكلية المالية والسيولة

سنبرز في هذا المطلب تأثير التمويل الذاتي على نسب الهيكلية المالية والسيولة.

1- تأثير التمويل الذاتي على نسب الهيكلية المالية:

سنوضح تأثير التمويل الذاتي على نسب الهيكلية المالية من خلال نسبة الإستقلالية المالية والمديونية

1-1- تأثير التمويل الذاتي على الإستقلالية المالية للمؤسسة:

يمكن توضيح تأثير التمويل الذاتي على الإستقلالية المالية بصيغة حساب نسبتها (الأموال الخاصة /

الديون)

فالتصويل الذاتي يساهم في زيادة الاستقلالية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الاحتياطات، فكلما زاد التصويل الذاتي زادت الأموال الخاصة، وبالتالي زيادة استقلالية المؤسسة، وكلما إنخفض التصويل الذاتي أدى ذلك إلى إنخفاض الأموال الخاصة وبالتالي تنخفض استقلالية المؤسسة.

عندمى تكون نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا، و عندما تكون هذه النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

1-2- تأثير التصويل الذاتي على المديونية للمؤسسة:

يبرز تأثير التصويل الذاتي على القدرة الإئتمانية من خلال الاستقلالية المالية للمؤسسة فكلما زادت نسبة الإستقلالية المالية للمؤسسة زادت قدرة المؤسسة على الإقتراض وكلما كانت هذه النسبة صغيرة إنخفضت قدرة المؤسسة على الإقتراض.

كما يبرز تأثير التصويل الذاتي على القدرة الإئتمانية من خلال أنه يعطي صورة جيدة عن المؤسسة أمام المقرضين حيث يعكس التصويل الذاتي قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر والإلتزام بتنفيذ إستثماراتها. كما أنه يقلل من نسبة المخاطر التي يتحملها المقرضون.

"بالإضافة إلى ذلك يوجد إرتباط ثنائي بين التصويل الذاتي والمديونية:

- إرتباط مؤسساتي، يفسر بإحترام المعايير المتعلقة بقدرات الإقتراض والتسديد (لا يمكن للديون طويلة ومتوسطة الأجل أن تفوق مبلغ ثلاث سنوات من الطاقة التمويلية الذاتية)؛

- إرتباط إرادي في ميدان السياسة المالية التي تجعل من القرض تمويلا ذاتيا مسبقا".¹

"إنطلاقا من قاعدة القدرة على السداد التي تقوم على أن الديون المالية يجب أن لا تفوق ثلاث أضعاف القدرة على التصويل الذاتي السنوية المتوسطة المقدرة.

تستخدم النسبة التالية لمساعدة متخذ القرار المالي على المراقبة

القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التصويل الذاتي.

مراقبة القدرة على السداد يعني أن تكون النسبة أقل من 3. كما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها التي تقل عن ثلاث سنوات ويمكن أن تترجم هذه الصيغة على أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها بإستخدام قدرتها على التصويل الذاتي، أي أن القدرة على التصويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة تغطي إجمالي الديون المالية. لهذا يعتبر عدم الإلتزام بهذه الصيغة الإستمرار في الإستدانة بغض النظر عن

¹ خميسي شبيحة، مرجع سابق، 2013، ص107.

مستوى القدرة التمويلية الذاتية، ويمثل هذا مؤشر عن زيادة احتمال عدم القدرة على السداد وبالتالي التوقف عن دفع الديون في أجل إستحقاقها، وبالتالي إرتفاع احتمال الإفلاس.

كما تعتبر هذه الصيغة مؤشر هاماً للمقرضين لمنح قرض للمؤسسة من عدمه، وذلك لأن ملف القرض يحتوي على كل المعطيات المالية التي تساعد المقرض على حساب نسبة القدرة على السداد ومن ثم إتخاذ قراره.

من هنا يمكن القول أن نسبة القدرة على السداد تشكل أساساً للمراقبة الداخلية من طرف متخذ القرار المالي، وأساس للمراقبة الخارجية عن طريق المقرض. في بعض الحالات وحتى ولو إتخذ القرار دون إحترام لهذه الصيغة فإن المقرض قد يرفض منح هذا القرض للمؤسسة، خصوصاً إذا كانت معايير الإقراض موحدة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.¹

2- تأثير التمويل الذاتي على السيولة:

يمكن أن يساهم التمويل الذاتي في تحسين سيولة المؤسسة من خلال:

- تقليل الإعتماد على التمويل الخارجي: يتم تقليل حاجة المؤسسة للحصول على التمويل من مصادر خارجية مثل القروض، وهذا يقلل من الإلتزامات المالية قصيرة الأجل، ويساهم في تحسين سيولة المؤسسة.
- تعزيز المرونة المالية للمؤسسة الإقتصادية: حيث تكون المؤسسة قادرة على الحفاظ على مستوى كافي من السيولة لتلبية إلتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، للتعامل مع التغيرات المالية المفاجئة.
- تحسين القدرة الإئتمانية وإنخفاض تكاليف الفائدة خاصة القروض قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تأثير التمويل الذاتي على المردودية

في هذا المطلب سنبرز تأثير التمويل الذاتي على المردودية في المؤسسة الإقتصادية.

"يشير Brigham إلى متغير يعتقد في تأثيره على الهيكل المالي و مردودية المؤسسة، فإرتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدر أكبر من المرونة في تغطية إلتزاماتها المالية.

من جهة أخرى كشفت دراسة Titman & wessels أنه بسبب إرتفاع تكلفة الوكالة المصاحبة لإصدار أسهم جديدة، فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل من حيث الجاذبية تتبعها القروض التي لها تكلفة وكالة، ولكن يتولد منها وفورات ضريبية، ثم يأتي التمويل بإصدار أسهم جديدة الذي ينطوي على تكلفة وكالة

¹ إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 302-303.

دون أن يترتب عن ذلك وفورات ضريبية. وبناء على ذلك يصبح من المتوقع أن تتجه المؤسسة التي تتميز بإرتفاع معدل مردوديتها، وبتاح لها فرص إحتجاز أرباح، إلى الإعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة.

ولقد ايدت دراسة Marsh نتائج Titman & wessels، حيث كشفت عن وجود علاقة عكسية بين مردودية المؤسسة ونسبة الإقتراض، ويبرر الباحث ذلك بأن زيادة مستوى مردودية المؤسسة عادة ما يرتبط به زيادة المخاطر العملية، وهو مايجعل المؤسسة تتجنب الإعتماد على القروض، أو أن زيادة مستوى المردودية قد يرتبط به زيادة نسبة الأرباح المحتجزة وبالتالي إعتماد المؤسسة بدرجة أقل على الأموال المقترضة.

بهذا الصدد تدعم نتائج هذه الدراسة نظرية الإلتقاط التدريجي theory pecking order (POT) حيث تلجأ المؤسسة أولاً إلى التمويل الذاتي، ثم بعد ذلك إلى القروض، وفي الأخير إلى إصدار الأسهم من أجل تمويل إستثماراتها، فالمؤسسات أكثر مردودية تعتمد بشكل أكبر على التمويل الذاتي، و منه توجد علاقة عكسية بين المردودية و الإستدانة".¹

لقد أوضحنا سابقاً أن المردودية الإقتصادية التي تحسب بالصيغة (النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول) 100

ويبرز تأثير التمويل الذاتي على المردودية الإقتصادية حيث أن التمويل الذاتي يؤدي إلى زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة، و الأموال الخاصة تؤدي إلى زيادة الأصول الإقتصادية، و الأصول الإقتصادية تؤدي إلى زيادة رقم الأعمال ورقم الأعمال يؤدي إلى زيادة النتيجة الإجمالية، و زيادة النتيجة الإجمالية تؤدي إلى زيادة المردودية الإقتصادية للمؤسسة.

يمكن فهم تأثير التمويل الذاتي على المردودية المالية، بإستخدام طريقة أخرى لحساب المردودية المالية من خلال الصيغة التالية (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) 100.

"حيث تعتبر هذه العلاقة الأسهل لحساب المردودية المالية، إذا تسعى المؤسسة إلى أن تكون نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة أكبر ما يمكن، أي تحقيق نتيجة موجبة بأقل حجم ممكن من الأموال الخاصة، وبالتالي يتعظم الربح على الأسهم، كما تتعاظم القدرة على التمويل الذاتي".²

¹ نفس المرجع الأنف الذكر، ص 409.

² نفس المرجع الأنف الذكر، ص 305.

خلاصة:

تطرّقنا في هذا الفصل للأداء المالي وبعض المفاهيم المتعلقة به، حيث يعتبر الأداء المالي وسيلة لتقييم عمل المؤسسة، كما يمكننا القول أن الأداء المالي يبين مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المالية المتاحة ومدى استغلالها بكفاءة وفعالية وبصورة تجعل المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها المالية والمستدامة في الأجل الطويل.

كما أن قياس الأداء يعد بمثابة مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة وذلك بمعرفة نقاط قوتها ونقاط الضعف، إذ يعمل على فهم صحة وقوة المؤسسة من الناحية المالية، تحسين العمليات المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية السديدة والصائبة، كما يعتبر عاملاً مهماً لجذب المستثمرين والجهات الممولة.

ويتمّ قياس الأداء المالي اعتماداً على العديد من المؤشرات منها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، والذي بدوره يخضع للعديد من المؤثرات سواء الداخلية أو الخارجية منها قدرة المؤسسة على تمويل ذاتها بنفسها، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في الفصل الثالث لفهم علاقة التمويل الذاتي بتحسين الأداء المالي بمؤسسة بيوفارم.

الفصل الثالث:

دور التمويل الذاتي في تحسين
الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى التمويل الذاتي الذي يعد من أهم مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية كونه يمنحها استقلالية أكبر وحرية في اتخاذ قراراتها المالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما تناولنا في الفصل الثاني الأداء المالي و مؤشرات تقييمه باعتباره الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية السديدة والموضوعية.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة بيوفارم، والتعرف على دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي، إذ سنقوم بعرض الميزانيات المختصرة للمؤسسة من سنة 2018 إلى سنة 2021، ثم نقوم بتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مع إبراز العلاقة بين التمويل الذاتي و الأداء المالي، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لمؤسسة بيوفارم.
- **المبحث الثاني:** قراءة مالية لوضعية مؤسسة بيوفارم (Biopharm) خلال فترة 2018-2021.
- **المبحث الثالث:** تحليل علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي لمؤسسة بيوفارم.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة بيوفارم

في هذا المبحث سنقوم بتقديم مؤسسة بيوفارم، من خلال التعريف بها وإبراز مراحل نشأتها وتطورها وذكر استراتيجياتها وقيمتها مع التطرق إلى منتوجاتها ومساهماتها .

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالمؤسسة وعرض هيكلها التنظيمي

أولاً: التعريف بالمؤسسة

بيوفارم هو مختبر صيدلاني جزائري، وهو مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في قطاع الأدوية في أوائل التسعينيات ولديها اليوم وحدة إنتاج تلبى المعايير الدولية وشبكة توزيع لتجار الجملة والصيدليات.

بعد ما يقرب من عقدين من النشاط المكثف، وصلت بيوفارم إلى مرحلة مهمة في تطويرها تتطلب إعادة هيكلة.¹

بدأت بيوفارم أنشطتها في أوائل التسعينيات، وتم تطوير المجموعة على عدة مراحل كما هو موضح في التسلسل الزمني الموجز التالي:

"1990: تم الانتهاء من دراسات الجدوى والهندسة حول إنتاج الأدوية وتطوير النسخ الأولى من خطط أعمال BIOPHARM؛

1991: تمت الموافقة على مؤسسة بيوفارم لإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية في الجزائر؛

1995: افتتحت مؤسسة بيوفارم أول مركز توزيع للمنتجات الصيدلانية في أولاد عيش ، البلدية ، وبذلك تشارك في تحسين توافر الأدوية في السوق الجزائري؛

1997: افتتحت بيوفارم مركز توزيع في وهران؛

1999: افتتحت بيوفارم مركز توزيع في سطيف؛

2002: افتتحت بيوفارم منصة توزيع جديدة في دار البيضاء بما في ذلك مركز توزيع مصمم ليحل محل مركز أولاد عيش؛

¹ Groupe Biopharm, **notice d'information période de souscription du 13 mars 2016 ou 07 avril 2016** , p24, www.biopharmdz.com/images/notice-dinformation.pdf, consulte le 28/05/2023, a 15 :00 h.

- 2002: افتتحت مؤسسة بيوفارم وحدة التدريب والتعبئة والتغليف في دار البيضاء كمرحلة أولى من نشاطها الصناعي؛
- 2003: قامت بيوفارم بإنشاء مؤسسة متخصصة في الترويج والمعلومات الطبية Human Health Information والتي تروج لمنتجات بيوفارم بالإضافة إلى منتجات شركائها؛
- 2005: افتتحت مؤسسة بيوفارم وحدتها الإنتاجية الواقعة في المنطقة الصناعية بوادي السمار بالجزائر العاصمة، بطاقة إنتاجية تبلغ 50 مليون وحدة بيع في السنة؛
- تم تصميم هذه الوحدة وفقاً للمعايير الدولية لإنتاج المستحضرات الصيدلانية، وتمكن بيوفارم من تصنيع أشكال جالينيك مختلفة (جافة ، سائلة ، معجنات) من نطاقها الخاص أو في إطار اتفاقيات مع شركائها؛
- 2006: أطلقت بيوفارم مؤسسة توزيع للصيدليات تسمى BIOPURE تقع في أولاد عيش ، البلدية ، بهدف تطوير شبكة توزيع للصيدليات تغطي التراب الجزائري؛
- 2008: تصادق بيوفارم على شبكة التوزيع بالجملة الخاصة بها وفقاً لمعيار ISO 9001؛
- 2010: افتتحت مؤسسة BIOPURE التابعة لبيوفارم مركز توزيع في قسنطينة وورقلة؛
- 2011: افتتحت مؤسسة BIOPURE التابعة لبيوفارم مركز توزيع في وهران؛
- 2012: افتتحت مؤسسة بيوفارم مركز توزيع جديد في قسنطينة لأنشطة التوزيع والتوزيع بالجملة (BIOPURE) لتحل محل المركز في سطيف؛
- 2012: افتتحت مؤسسة BIOPURE التابعة لبيوفارم مركز توزيع في تيزي وزو؛
- 2013: دخلت مؤسسة BIOPHARM Distribution التابعة لها نشاطاً في مجال استيراد وتوزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة؛
- 2013: تفتح بيوفارم رأس مالها بنسبة تصل إلى 49% لمجموعة من المستثمرين الدوليين (ADP)Enterprises (WLL)؛
- 2014: قامت مؤسسة BIOPHARM Distribution بتجديد شهادة ISO 9001 الإصدار 2008 للمرة الثانية؛

2015: بيوفارم هي أول مؤسسة صيدلانية جزائرية تحصل على شهادة الامتثال لممارسات التصنيع الجيدة لأحد خطوط إنتاجها الصادرة عن الوكالة الوطنية الفرنسية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية (ANSM)؛¹

الجدول رقم (1): بطاقة فنية لمؤسسة بيوفارم

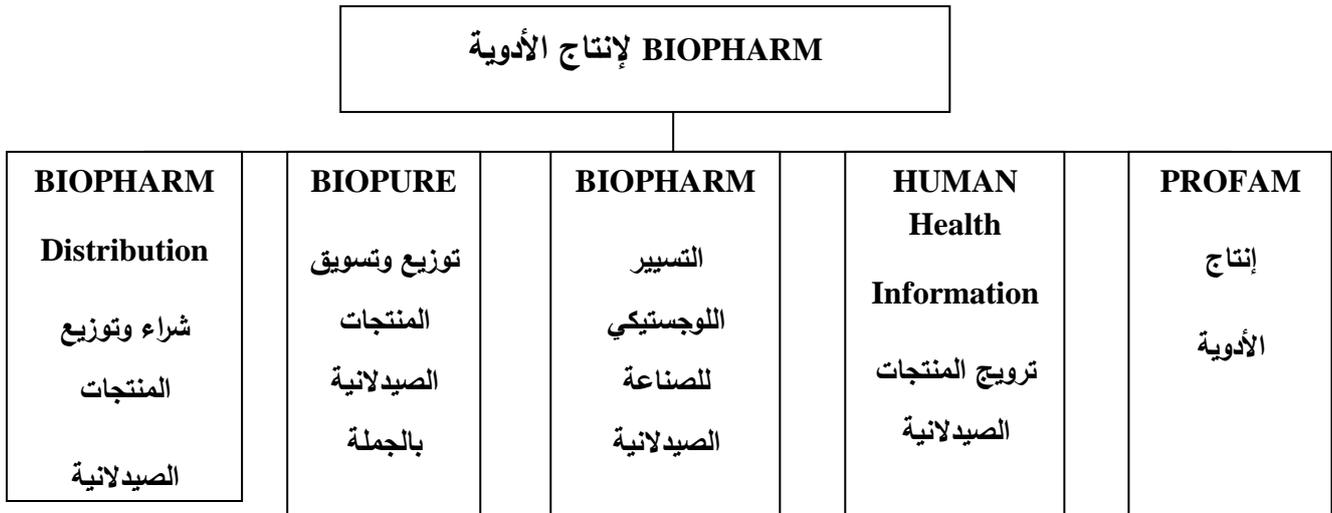
اسم المؤسسة	مؤسسة بيوفارم
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأس مال قدره 5104375 000 دج
مقر المؤسسة	الشارع 18 المنطقة الصناعية، طريق المحطة حوش محي الدين الرغاية ولاية الجزائر
طبيعة العملية	العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأس مالها
طبيعة الأسهم	أسهم عادية
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 5104375 سهم بقيمة 1225 للسهم الواحد
تاريخ دخول البورصة	20 أبريل 2016
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	الأربعاء 20 أبريل 2016

المصدر: <https://www.cosob.org/poste/-biopharm-spa/>

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم

بدأت بيوفارم بتكليف هيكلها التنظيمي تدريجياً كمجموعة كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بيوفارم



Source : Groupe biopharm, /notice dinformation , p24, www.biopharmdz.com/images/notice-dinformation.pdf,
consulte le 28/04/2023, a 15 :00 h.

¹ Ibid, P 24-25.

من خلال الهيكل التنظيمي نلاحظ أنّ المؤسسة تتشكل مما يلي:

- وحدة إنتاج الأدوية (واد السمار): تقوم هذه الوحدة بإنتاج 45 وحدة سنويا من خلال 9 خطوط إنتاج الشكل السائل (2)، المراهم (1)، التحاميل(2)، والشكل الجاف (4). تضم هذه الوحدة مستودعات التخزين، وحدات الوزن، خطوط الإنتاج، و3 مخابر (مخبر للبحث والتطوير ومخبرين لإدارة الجودة).

- فرع **BIOPHARM Distribution** (الرعاية): يتمثل نشاط هذا الفرع في الإستيراد (أكثر من 500 منتج) والتوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية والشبه الصيدلانية الخاصة بالمجمع والمستوردة. يقيم هذا المخبر علاقات مع أكثر من 50 مخبر دولي مثل **astra zeneca**، **bayer**، يقدر رأس مال هذا الفرع 3.500 مليون دج.

- فرع **biopure** (أولاد يعيش): يعد من أهم موزعي الأدوية على الصيدليات في الجزائر بفضل شبكته المتكونة من 6 مراكز توزيع، حيث يوزع أكثر من 400 نوع، يقدر رأس مال هذا الفرع 1.800 مليون دج.

- فرع **BIOPHARM LOGISTIC** (الرعاية): يقدم هذا الفرع خدمات لوجستية (توزيع نقل وتسليم المنتجات الصيدلانية) من خلال 6 منصات لوجستية موزعة عبر الوطن بالإضافة إلى أكثر من 300 وسيلة نقل، رأس مال هذا الفرع 777.6 مليون دج.

- فرع **HHI** (الدار البيضاء): يقوم هذا الفرع بالترويج للمنتجات الصيدلانية الخاصة بالمجمع ومنتجات الشركاء التي توزعها **BIOPHARM Distribution**، كما يقدم المعلومات الطبية للمختصين في الصحة (الأطباء، الصيادلة... إلخ) وللهيكل الطبي (المستشفيات، العيادات... إلخ) رأس مال هذا الفرع 33.6 مليون دج.

- فرع **profam** (واد السمار): يقوم هذا الفرع بإنتاج المنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية، المكملات الغذائية، المعدات والأجهزة الطبية والجراحية، رأس مال هذا الفرع 302.4 مليون دج.

المطلب الثاني: قيم واستراتيجيات مؤسسة بيوفارم

سنتناول في هذا المطلب قيم واستراتيجية مؤسسة بيوفارم:¹

-1- قيم مؤسسة بيوفارم:

تتمثل أهم قيم مؤسسة بيوفارم فيما يلي:²

¹ Groupe biopharm, <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/notre-strategie>, consulte le 28/05/2023, a16 :00

² Groupe biopharm , <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/nos-valeurs>, consulte le 01/06/2023, a11:00

- مؤسسة بيوفارم مكرسة بالكامل لتوريد المنتجات الصيدلانية لعملائها في الجزائر والأسواق الخارجية، حيث يسمح ببيعها سواء كان الأمر يتعلق بمنتجات شركائها المتنوعين الذين توزع لهم أو تلك التي تصنعها في موقع الإنتاج الخاص بها؛

- تهدف مؤسسة بيوفارم إلى إستمرار الإعتراف بجودة الأدوية التي تسوقها، وامتثالها للقيم الأخلاقية التي تواجه عمل موظفيها على أساس يومي من هذا المنظور، تنفذ جميع الوسائل اللازمة لضمان عدم خضوع مورديها أو مزودي الخدمة الخارجيين أو شركائها المتعددين لسلوك يتعارض مع المبادئ الأخلاقية التي تواجه عملها؛

- تعمل مؤسسة بيوفارم مع شركائها والجهات التنظيمية ذات الصلة لتطوير ونشر معلومات ووصف للأدوية الخاصة بها، بحيث يتم تزويد المتخصصين في الرعاية الصحية بالمعلومات التي يحتاجونها حول الفوائد والمخاطر، وبالتالي يساعدون في تحديد الدواء الذي يجب وصفه، تواصل مؤسسة بيوفارم مراقبة جميع أدويتها لتحديد أي آثار سلبية مرتبطة بها، إذا لزم الأمر تبلغ السلطات المعنية وتتعاون معها لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة؛

- تضمن بيوفارم أن جميع الأنشطة التي تقوم بها يتم تنفيذها وفقاً لمعايير البيئية القانونية، كما تسعى جاهدة لتحسين الاستخدام الاقتصادي الذي تستخدمه لموارد الطاقة باستمرار وتسعى لتقليل والتحكم في كمية النفايات التي تنتجها؛

- تتخذ بيوفارم الإجراءات اللازمة لضمان ظروف عمل صحية وأمنة لجميع موظفيها وتساعد على التطور الشخصي لكل منهم، كما تضمن أيضاً أن جميع القرارات التي تتخذها فيما يتعلق بالتوظيف والتعويض والتطوير والترقية تستند حصرياً إلى القدرات والخبرة والسلوك والفعالية والإمكانيات المثبتة وفقاً لمتطلبات الوظيفة على هذا النحو، كما تضمن عدم تدخل أي تمييز ذي طبيعة جنسية في الخيارات التي تتخذها؛

- تضمن مؤسسة بيوفارم باستمرار أن جميع الأنشطة التي يتم تنفيذها داخليا، يتم تنفيذها من خلال الامتثال التام للقوانين واللوائح والممارسات الأخلاقية المعمول بها.

2- استراتيجيات مؤسسة بيوفارم:

- تعزم مؤسسة بيوفارم على مواصلة معدل النمو المستدام على مدى السنوات القليلة المقبلة، حيث أن مصادر نموها يتمثل في الطلب القوي للسوق الجزائري، وكذلك ترشيد تكاليفها التشغيلية من خلال التخصص الذي تطبقه على مستوى مؤسستها على المدى الطويل، كما تعمل مؤسسة بيوفارم على توسيع أفق أسواقها نحو البلدان الأفريقية، تماماً كما تعترم الحصول على موطن قدم في السوق الأوروبية؛

- تعمل مؤسسة بيوفارم على أن تكون قوتها الرئيسية أولاً في جودة أداة الإنتاج الخاصة بها وقدرتها على تصنيع وتسويق الأدوية المعدة والمصممة في مختبر البحث والتطوير الخاص بها، بالإضافة إلى العديد من المنتجات الموكلة إليها من قبل المختبرات الدولية الكبرى، بموجب اتفاقيات الترخيص أو التعاقد؛
- تعمل مؤسسة بيوفارم على التزامها بمعايير الجودة، التي تم تكريسها في عام 2015 من خلال شهادة GMP الصادرة عن ANSM (الوكالة الوطنية الفرنسية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية) في موقع إنتاجها في OUED SMAR (الجزائر)؛
- من بين استراتيجيات مؤسسة بيوفارم كذلك الاهتمام بشكل خاص بديناميكيات الابتكار العلمي والتقدم التكنولوجي الذي يقود المشهد الصيدلاني على نطاق عالمي. هذا هو أساس الشراكات العديدة والمثمرة التي تحافظ عليها مع المختبرات الصيدلانية الكبرى والتي تساعدها على تقديم حلول علاجية تغطي الأمراض الرئيسية؛
- تعمل مؤسسة بيوفارم كذلك على الاستمرار في تقديم الأدوية الأكثر ابتكاراً وجعلها متاحة بشكل متزايد وفي متناول المرضى الجزائريين؛
- تعمل مؤسسة بيوفارم على مواصلة الجهود الكبيرة التي بذلتها على مدى العشرين عاماً الماضية من حيث العلاقات الوثيقة مع المجتمع الطبي الوطني ومع السلطات الصحية، وكذلك من حيث تعميم المعلومات العلمية حول الطب و جودة الرعاية والعلاج للمرضى الجزائريين.

المطلب الثالث: منتجات ومساهمات مؤسسة بيوفارم

سنتناول في هذا المطلب أهم منتجات ومساهمات مؤسسة بيوفارم:¹

- تم بناء وحدة بيوفارم في واد سمار (الجزائر العاصمة) على موقع مساحته 8000 م²، وتصنع حالياً حوالي 35 مليون وحدة سنوياً، من خلال 9 خطوط إنتاج، وخطين للأشكال السائلة (أحجام صغيرة وكبيرة)، وخط من الكريمات والمواد الهلامية، وخطين من التحميلات، وأربعة خطوط من الأشكال الجافة (الأكياس والمسحوق والحبوب والأقراص).
- منذ إطلاقها في عام 2005، ساهمت شركة الأدوية بيوفارم في خلق وظائف جديدة عالية القيمة، وتطوير الأدوية العامة المبتكرة وتقليل الاعتماد الخارجي لبلدنا، في قطاع صناعي معقد ومتطلب.

¹ Groupe biopharm , <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/nos-metiers/production>, consulte le 02/06/2023, a14:00

- منذ البداية، كان خيارها هو الالتزام الدائم بالجودة، وبالتالي الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب المستمر لفرقها في الامتثال الصارم لممارسات التصنيع الجيد للأدوية (GMP)، يتم مراقبة جودة كل دواء بشكل مستمر، في جميع مراحل تصنيعه وينطبق على جميع مكوناته. يشرف قسم ضمان الجودة لديها مدعومًا بمختبر مراقبة مجهز بأحدث المعدات، على جميع عمليات الإنتاج حتى التسليم النهائي لمنتجاتها.
- تصدر بيوفارم حوالي 15 من منتجاتها إلى السوق الأفريقية منذ عام 2011 (تونس وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر).

المبحث الثاني: قراءة مالية لوضع مؤسسة بيوفارم خلال فترة 2018-2021

سنقوم في هذا المبحث بتقديم قراءة مالية لوضع مؤسسة بيوفارم من السنة 2018 إلى السنة 2021، وذلك من خلال عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة مع حساب التمويل الذاتي، ومؤشرات التوازن المالي مع بعض النسب المالية، وتحليل النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم:

سنقوم في هذا المطلب بعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة بيوفارم من السنة 2018 إلى 2021

1- عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم للفترة 2018-2021

فيما يلي يتم عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم خلال الفترة 2018-2021

الجدول رقم 2: الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم جانب الأصول

الوحدة: مليون دينار جزائري

المبالغ				الأصول
2021	2020	2019	2018	
				<u>الأصول الغير الجارية</u>
781	797	601	615	الأصول معنوية
14594	11033	7642	5266	الأصول المادية
976	1247	718	719	الأصول مالية
16351	13078	8961	6600	مجموع الأصول غير الجارية
				<u>الأصول الجارية</u>
21655	23628	24438	21187	المخزونات
35252	32071	29755	24465	قيم قابلة للتحقيق على المدى القصير
6301	5560	3546	3135	الخبزينة
63208	61259	57738	48786	مجموع الأصول الجارية
79559	74336	66700	55387	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملاحق (1-4)

الجدول رقم 3: الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة بيوفارم جانب الخصوم

الوحدة: مليون دينار جزائري

المبالغ				الخصوم
2021	2020	2019	2018	
				<u>الأموال الدائمة</u>
45293	40416	37737	33069	الأموال الخاصة
4722	4238	4154	546	الخصوم غير الجارية
50015	44654	41891	33615	مجموع الأموال الدائمة
				<u>الخصوم الجارية</u>
26986	26852	23997	20973	خصوم جارية ما عدا خزينة
2558	2831	812	799	الخصوم خزينة الخصوم
29544	29683	24809	21772	مجموع الخصوم الجارية
79559	74336	66700	55387	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الملاحق (1-4)

2- تحليل عناصر الميزانيات المختصرة لمؤسسة بيوفارم للسنوات الأربعة:

سنقوم فيما يلي بتحليل كل من عناصر الأصول والخصوم لإعطاء نظرة شاملة عن موجودات المؤسسة ومواردها المالية التي تعتمد عليها

2-1- تحليل عناصر الأصول:

تتكون عناصر الأصول من الأصول غير الجارية والأصول الجارية وفيما يلي تحليل لكل منها

2-1-1- تحليل عناصر الأصول غير الجارية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 تزايد عناصر الأصول غير الجارية خلال السنوات الأربعة، حيث ارتفعت قيمتها سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 35.78 %، وقد ارتفعت في سنة 2020 بنسبة 45.94 %

مقارنة بسنة 2019، وقد ارتفعت كذلك في سنة 2021 بنسبة 25.03% مقارنة بسنة 2020، وبالنظر إلى جميع عناصر الأصول غير الجارية، نلاحظ ارتفاعا في قيمتها كلها خلال السنوات الأربعة، ما يدل على أن المؤسسة تهتم بزيادة عناصر الأصول بجميع أنواعها.

-2-1-2- تحليل عناصر الأصول الجارية:

من خلال الجدول رقم 2، نلاحظ أن الأصول الجارية ارتفعت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 18.35%، وهذا راجع إلى زيادة ملموسة في كل عناصر الأصول الجارية خاصة حسابات الغير، ما يعني زيادة تعامل المؤسسة مع الزبائن على الحساب، كما ارتفعت الأصول الجارية في سنة 2020 بنسبة 6.1% مقارنة بسنة 2019، كما ارتفعت كذلك بنسبة 3.18% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

وبالتالي نلاحظ ارتفاعا في عناصر الأصول خلال السنوات الأربعة (2018 - 2021) للمؤسسة.

-2-2- تحليل عناصر الخصوم:

تتكوّن عناصر الخصوم من الأموال الدائمة (بمكوّنها الأموال الخاصّة والخصوم غير الجارية) والخصوم الجارية

-2-2-1- الأموال الدائمة:

من الجدول رقم 3 نلاحظ ارتفاع واضح في قيمة الأموال الدائمة سنة 2019 بنسبة 24.6% مقارنة بسنة 2018، كما ارتفعت سنة 2020 بنسبة 7% مقارنة بسنة 2019، واستمرت في الارتفاع سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 12%. يعود هذا الارتفاع إلى زيادة كل من الأموال الخاصة والخصوم الغير جارية.

-2-2-2- الخصوم الجارية:

نلاحظ ارتفاع في قيمة الخصوم الجارية سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 14%، كما ارتفعت في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 19.65%، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة جميع عناصر الأصول الجارية، ثم انخفضت سنة 2021 بنسبة 0.47% مقارنة بسنة 2020 بسبب الانخفاض في الخزينة والديون الأخرى.

المطلب الثاني: التمويل الذاتي في مؤسسة بيوفارم

سنقوم في هذا المطلب بحساب التمويل الذاتي لمؤسسة بيوفارم خلال الفترة 2018-2021.

يمكن حساب التمويل الذاتي انطلاقا من القانون التالي:

التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهلاكات والمؤونات

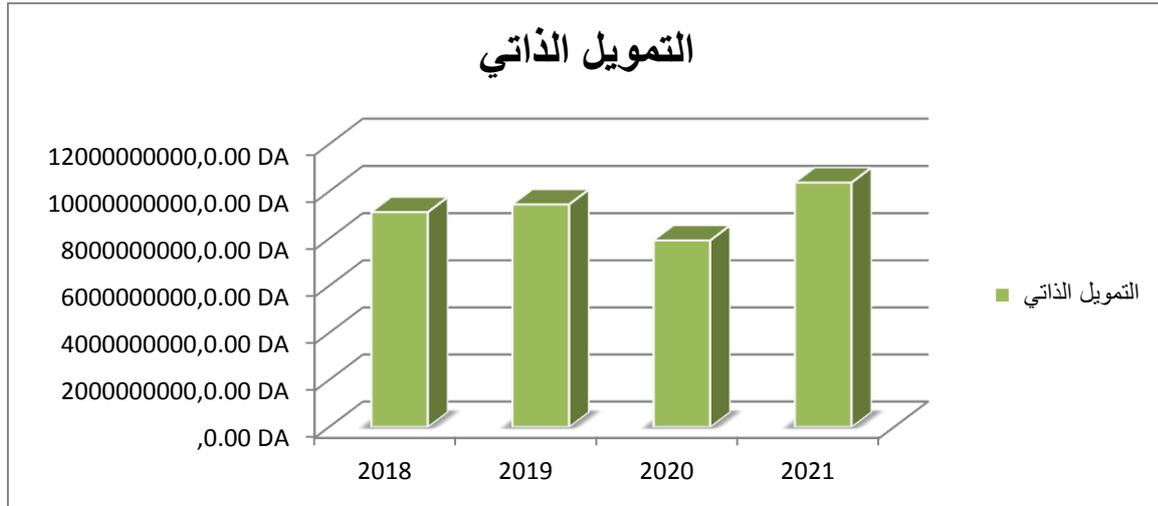
الجدول رقم 4: التمويل الذاتي لمؤسسة بيوفارم

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	7525	7604	5570	7814
الاهتلاكات والمؤونات	1598	1844	2356	2561
التمويل الذاتي	9123	9448	7926	10375

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (5-8)

الشكل رقم 3: التمويل الذاتي للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات الجدول رقم 04

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) نلاحظ أن التمويل الذاتي قد ارتفع سنة 2019 بنسبة

3.56% مقارنة بسنة 2018 أي ما يعادل 325 مليون دج، وانخفض سنة 2020 بنسبة 16.11% مقارنة

بسنة 2019 أي ما يعادل 1522 مليون دج وذلك بسبب انخفاض النتيجة الصافية، ثم عاد التمويل الذاتي

لارتفاع سنة 2021، حيث إرتفع بنسبة كبيرة قدرت 30.90% مقارنة بسنة 2020 أي ما يعادل 2449 مليون

دج، وهذا راجع إلى الزيادة في النتيجة الصافية.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

سنقوم في هذا المطلب بحساب وتحليل الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم للسنوات من 2018 إلى 2021، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي و بعض النسب المالية.

1- تطور مؤشرات التوازن المالي:

1-1- حساب رأس المال العامل الصافي:

لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة متوازنة ماليا أم لا ومدى احترامها لقاعدة التوازن المالي، يجب علينا حساب رأس المال العامل للسنوات 2018-2021 و هذا من أجل متابعة تطوره، ويحسب من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

الجدول رقم 5: رأس المال العامل الصافي للفترة 2018-2021 من أعلى الميزانية

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	33615	41891	44654	50015
الأصول غير الجارية	6600	8961	13078	16351
رأس المال العامل الصافي	27015	32930	31576	33664

المصدر: من إعداد الطالبين

أمّا من أسفل الميزانية فيحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

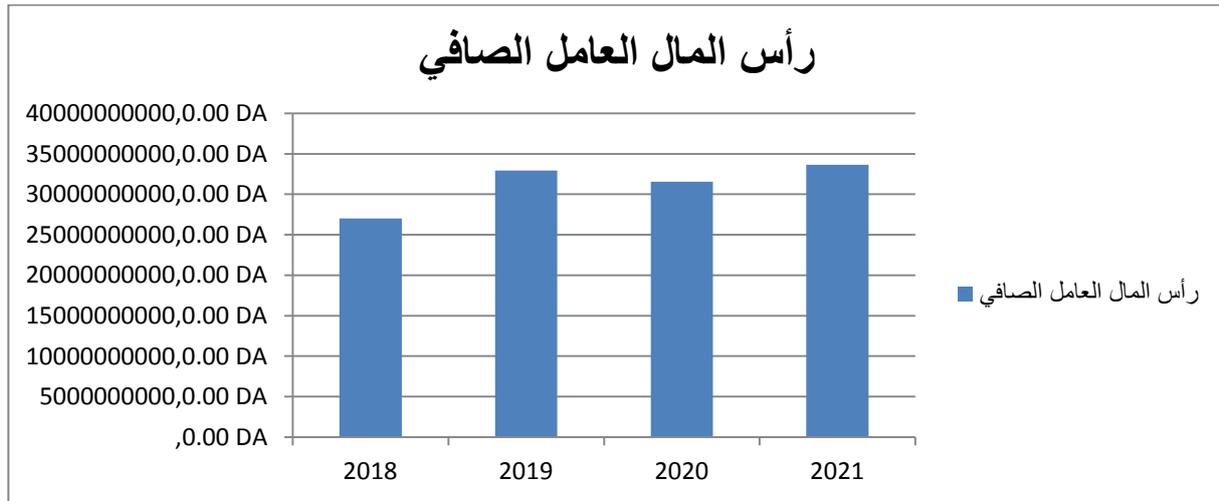
الجدول رقم 6: رأس المال العامل الصافي للفترة 2018-2021 من أسفل الميزانية

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	48786	57738	61259	63208
الخصوم الجارية	21772	24809	29683	29544
رأس المال العامل الصافي	27014	32930	31576	33664

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 04: تطوّر رأس المال العامل الصافي للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات الجدول رقم 06

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (04) أن رأس المال العامل الصافي موجبا تماما وهذا يعني أن المؤسسة قامت بتغطية الأصول غير الجارية (الثابتة) بواسطة الأموال الدائمة خلال السنوات المدروسة بالإضافة إلى تمتعها بهامش أمان يمكنها من مواجهة مختلف المخاطر المحتملة، واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (04) أن رأس المال العامل الصافي موجب تماما وهذا يدل على أن المؤسسة لديها هامش أمان يتمثل في زيادة الأصول الجارية عن الخصوم الجارية أي أنها تستطيع مواجهة التزاماتها المالية على المدى القصير بكل أريحية عند حلول تواريخ استحقاقها.

1-2- الاحتياج في رأس المال العامل:

يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

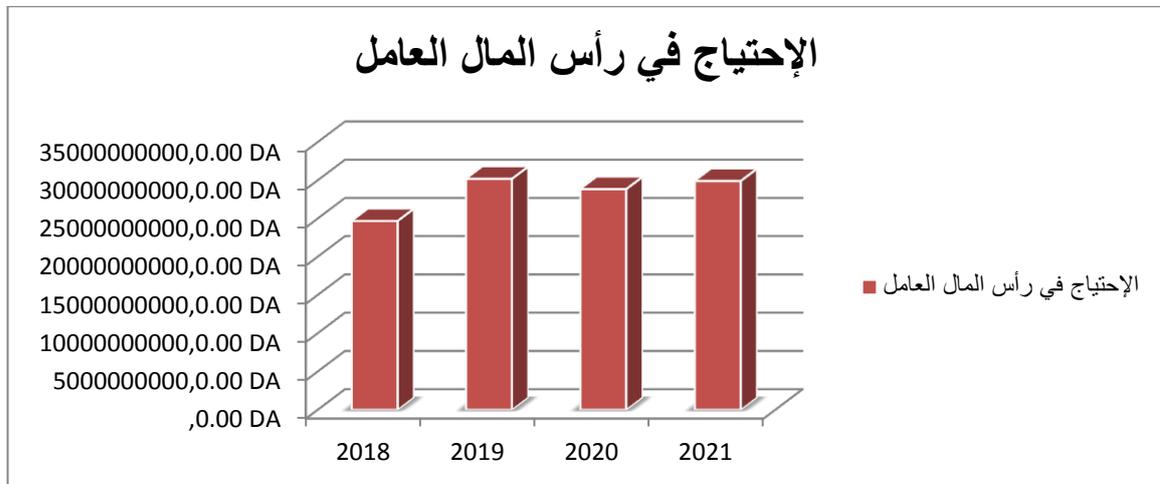
الاحتياج في رأس المال العامل = (مجموع الأصول الجارية - خزينة الأصول) - (الخصوم الجارية - خزينة الخصوم)

الجدول رقم 07: الاحتياج في رأس المال العامل للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	48786	57738	61259	63208
خزينة الأصول	3135	3546	5560	6301
الفرق (01)	45651	54192	55699	56907
الخصوم الجارية	21772	24809	29683	29544
خزينة الخصوم	799	812	2831	2558
الفرق (02)	20973	23997	26852	26986
احتياجات رأس المال العامل (01) - (02)	24678	30195	28847	29921

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 05: احتياج رأس المال العامل للفترة 2018 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات الجدول رقم 07

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (05) أن الاحتياجات في رأس المال العامل موجبا في كل السنوات محل الدراسة، مما يعني أن هناك عجزا في الموارد خلال دورات النشاط أي أن احتياجات الدورة غير مغطاة كليا بموارد الدورة (الاستخدامات تفوق الموارد) كون القروض القصيرة لا تغطي احتياجات الدورة والمؤسسة بحاجة إلى أموال إضافية قصيرة الأجل لتغطية الجزء المتبقي.

1-3- الخزينة:

يمكن حساب الخزينة من خلال العلاقة التالية:

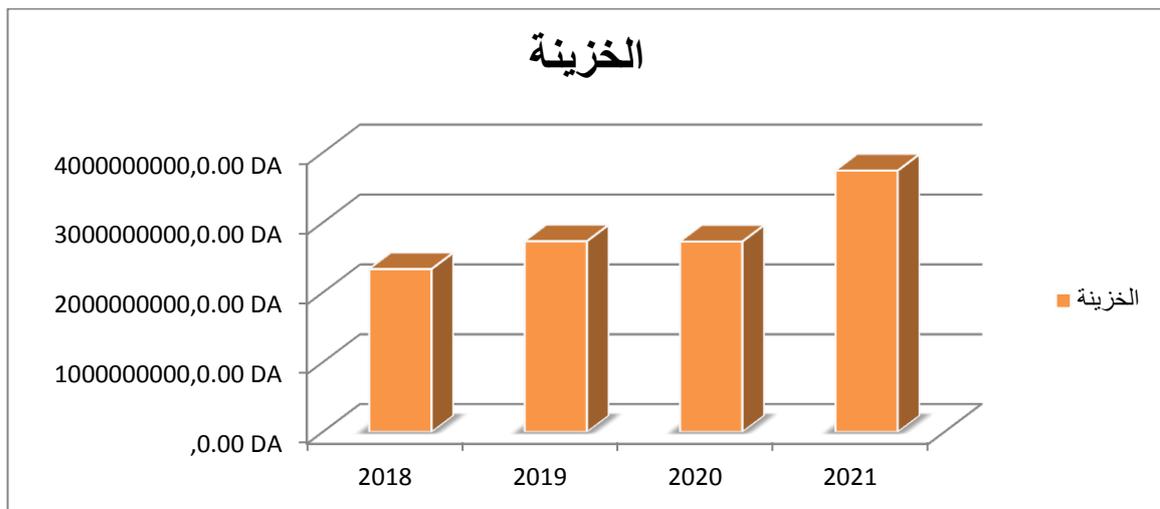
$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

الجدول رقم 08: الخزينة للفترة 2018 - 2021

البيان	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي	27014	32929	31576	33664
احتياج رأس المال العامل	24678	30195	28847	29921
الخزينة	2336	2734	2729	3743

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 06: الخزينة للفترة 2018 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات الجدول رقم 08

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (06) أن الخزينة الصافية موجبة تماما خلال فترة الدراسة 2018-2021 وهذا ناتج عن زيادة حجم رأس المال العامل الموجب عن احتياجات رأس المال العامل بشكل كبير.

وعليه فالمؤسسة تستطيع تغطية وتسديد كافة التزاماتها المالية قصيرة الأجل بسهولة ويسر، كما يمكنها من الاستفادة من اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة وإدارة الأعمال والتعامل مع الظروف المالية المتغيرة بانسيابية مما يساهم في استقرار المؤسسة وقدرتها على مواجهة التحديات، تحقيق النمو و البحث والتطوير. لكنها من جهة أخرى فإنها تضحي بجانب المردودية، إذ ينعكس تجميد الأموال في الخزينة سلبا على مردوديتها، فهي تفوت عليها فرصا استثمارية قد تدرّ عليها عوائد إضافية. وعليه يجب على المؤسسة أن تحقق التوازن بين الحفاظ على خزينة موجبة ملائمة واستثمار الأموال الزائدة في فرص لتحقيق عائد أعلى وتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

2- النسب المالية:

سنقوم في هذا الجزء بحساب بعض النسب المالية

2-1- نسب الهيكلية المالية:

تتمثل بعض نسب الهيكلية المالية في ما يلي:

2-1-1- نسبة المديونية الإجمالية:

يمكن حساب نسبة المديونية الإجمالية من خلال العلاقة التالية:

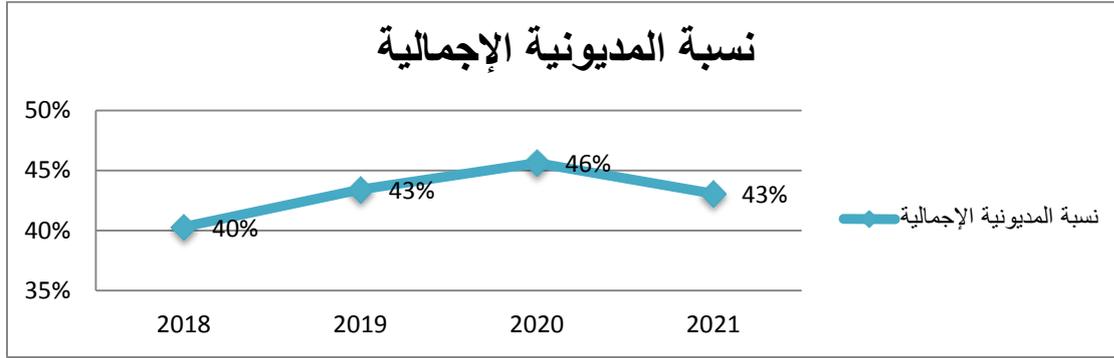
$$\text{نسبة المديونية الإجمالية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

الجدول رقم 09: نسبة المديونية الإجمالية للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
الديون	22318	28963	33921	34260
إجمالي الخصوم	55387	66700	74336	79559
نسبة المديونية الإجمالية	%40.29	%43.42	%45.63	%43.06

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 07: نسبة المديونية الإجمالية للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات الجدول رقم 09

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (07) أنّ نسبة المديونية خلال الفترة 2018-2021 ارتفعت نسبياً دون تجاوز الحدود المقبولة ثم انخفضت سنة 2021 وهذا يدل على أن نسبة مساهمة الدائنين في المؤسسة أقل من مساهمة أصحاب المشروع مما يعزز ثقة الدائنين في المؤسسة، ويفتح أمامها الفرصة أكثر لرفع مديونيتها والاستفادة من الأثر الإيجابي للرفع المالي.

-2-1-2- نسبة الاستقلالية المالية:

يمكن حساب نسبة الاستقلالية المالية من خلال العلاقة التالية

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}}$$

الجدول رقم 10: نسبة الاستقلالية المالية للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	33069	37737	40416	45293
الديون	22318	28963	33921	34260
نسبة الاستقلالية المالية	1.48	1.30	1.19	1.32

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن نسبة الاستقلالية المالية تفوق 1 خلال السنوات محل الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً، أي تفوق الأموال الخاصة مجموع الديون وهي مؤشر إيجابي يعطي للمؤسسة استقلالية وسيطرة أكبر في قراراتها وإمكانية للتفاوض حول شروط وقيود الأموال المقترضة في المستقبل.

2-2-2- نسب السيولة:

تتمثل نسب السيولة فيما يلي:

2-2-2-1- نسبة التداول:

يمكن حساب نسبة التداول من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الجدول رقم 11: نسبة التداول للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
الأصول الجارية	48786	57738	61259	63208
الخصوم الجارية	21772	24809	29683	29544
نسبة التداول	2.24	2.32	2.06	2.13

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) بأن نسبة التداول خلال فترة الدراسة تفوق 2 مما يعني وجود فائض في الأصول الجارية، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً على أصولها الجارية في تواريخ استحقاقها.

2-2-2-2- نسبة السيولة السريعة:

يمكن حساب نسبة السيولة السريعة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الجدول رقم 12: نسبة السيولة السريعة للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
(الأصول الجارية - المخزون)	27599	33300	37631	41553
الخصوم الجارية	21772	24809	29683	29544
نسبة السيولة السريعة	1.26	1.34	1.26	1.40

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن نسبة السيولة السريعة ارتفعت سنة 2019 بـ 0.08 مقارنة بسنة 2018 و ذلك بسبب ارتفاع الأصول الجارية ماعدا المخزونات ثم انخفضت سنة 2020 بـ 0.08 بسبب زيادة الخصوم الجارية، ثم عادت للارتفاع سنة 2021 بـ 0.14 بسبب ارتفاع الأصول الجارية ماعدا المخزونات والانخفاض الطفيف في الخصوم الجارية.

كما نلاحظ أن المؤسسة لم تحافظ على نفس نسب السيولة السريعة خلال السنوات المدروسة حيث بلغت سنة 2021 1.40 أي مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 1.40 دينار من نسبة السيولة السريعة التحول إلى نقدية، وبما أن كل نسب السيولة السريعة خلال السنوات المدروسة تفوق 0.5 هذا يعني أن هناك مبالغة في الاحتفاظ بالأصول السريعة التحول إلى سيولة لتغطية الخصوم الجارية.

-2-2-3- نسبة السيولة الجاهزة:

يمكن حساب نسبة السيولة الجاهزة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الجدول رقم 13: نسبة النقدية للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
القيم الجاهزة	3135	3546	5560	6301
الخصوم الجارية	21772	24809	29683	29544
نسبة السيولة الجاهزة	14.40%	14.29%	18.73%	21.32%

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن هناك انخفاضا طفيف في نسبة نسبة السيولة الجاهزة سنة 2019، ثم ارتفعت سنة 2020 و 2021.

إن الحصول على نسبة سيولة جاهزة عالية يمثل مؤشرا على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة، حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها و استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.

3-2-3- نسب المردودية:

وتتمثل في:

2-3-1- نسبة المردودية الاقتصادية:

يمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

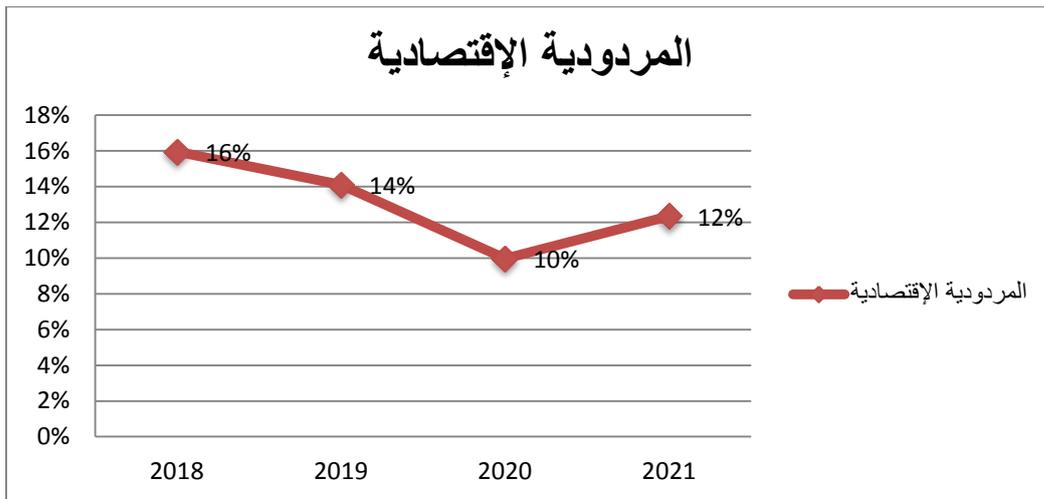
$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

الجدول رقم 14: نسبة المردودية الاقتصادية للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
نتيجة الاستغلال	8835	9401	7418	9823
مجموع الأصول	55387	66700	74336	79559
المردودية الاقتصادية	%15.95	%14.09	%9.97	%12.34

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 08: المردودية الاقتصادية للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات الجدول رقم 11

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) و الشكل رقم (08) أن المردودية الاقتصادية في انخفاض خلال الفترة 2018-2020، وهذا راجع إلى ارتفاع مجموع الأصول مقارنة بنتيجة الاستغلال، ثم ارتفعت المردودية الاقتصادية سنة 2021 حيث يعود هذا الارتفاع إلى زيادة نتيجة الاستغلال مقارنة بمجموع الأصول.

-2-3-2- المردودية المالية:

يمكن حساب المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:

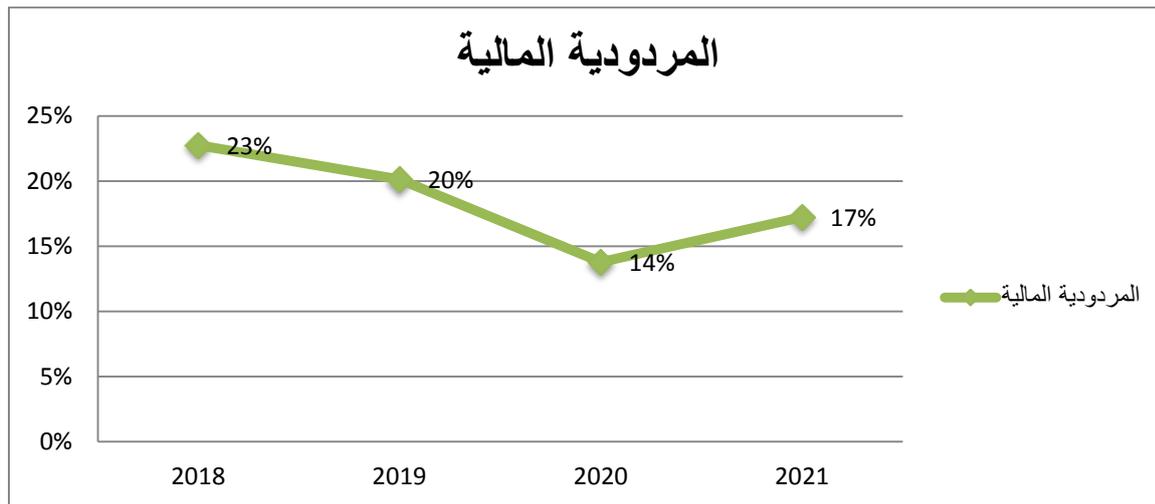
$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100\%$$

الجدول رقم 15: نسبة المردودية المالية للفترة 2018-2021

البيان	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	7525	7604	5570	7814
الأموال الخاصة	33069	37737	40416	45293
المردودية المالية	%22.75	%20.14	%13.78	%17.25

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل رقم 09: المردودية المالية للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات الجدول رقم 12

من خلال الجدول رقم 15 والشكل رقم 09 نلاحظ أن المردودية المالية قد انخفضت خلال الفترة 2018-2020 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية، ثم ارتفعت سنة 2021 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة النتيجة الصافية مقارنة بالأموال الخاصة.

المبحث الثالث: تحليل علاقة التمويل الذاتي بالأداء المالي لمؤسسة بيوفارم.

سنقوم في هذا المبحث بمعرفة العلاقة التي تربط بين التمويل الذاتي ومؤشرات الأداء المالي ونوعها في مؤسسة بيوفارم.

المطلب الأول: العلاقة بين التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي

يتحقق التوازن المالي في المؤسسة من خلال التنسيق بين الموارد المالية للمؤسسة والأصول الاقتصادية التي تستخدمها هذه المؤسسة.

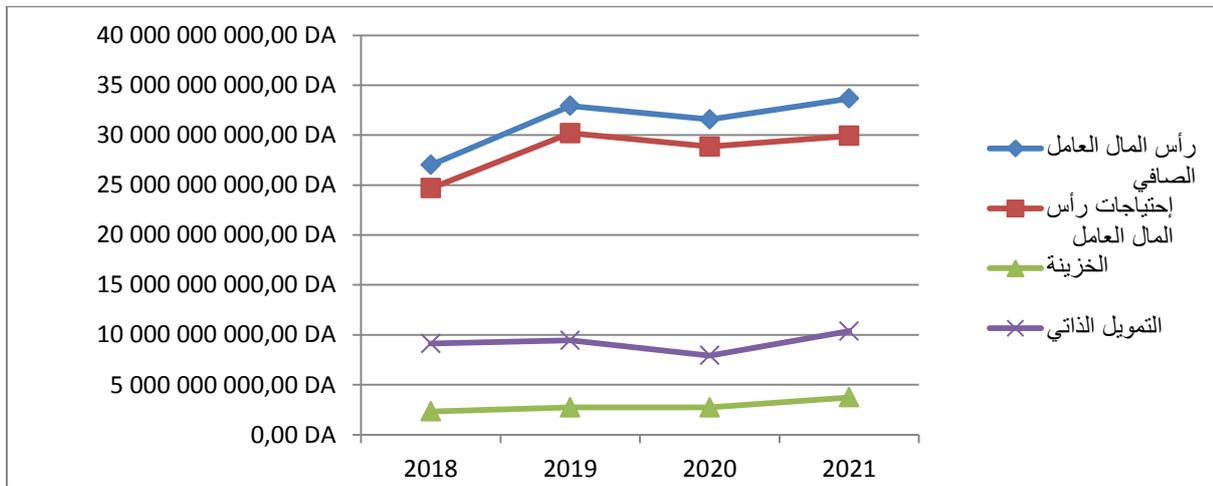
يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي

الجدول رقم 16: تطور التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي

البيان	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي	27014	32929	31576	33664
احتياجات رأس المال العامل	24678	30195	28847	29921
الخزينة	2336	2734	2729	3743
التمويل الذاتي	9123	9448	7926	10375

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 10: تطور التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات الجدول رقم 13

لقد سبق أن أوضحنا العلاقة بين التمويل الذاتي ورأس المال العامل الصافي في الفصل الثاني أن زيادة التمويل الذاتي يؤدي إلى زيادة الأموال الخاصة وزيادة الأموال الخاصة يؤدي إلى زيادة الأموال الدائمة وبالتالي زيادة حجم رأس المال العامل الصافي، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (10) أن رأس المال العامل الصافي موجب تماما وكلما زاد التمويل الذاتي زاد حجم رأس المال العامل الصافي وكلما انخفض التمويل الذاتي انخفض حجم رأس المال العامل الصافي، كما نلاحظ كذلك أن الخزينة في ارتفاع، وهذا ما يعني أن التمويل الذاتي أثر بالإيجاب على رأس المال العامل الصافي والخزينة.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ومؤشرات التوازن المالي:

بعد حساب مؤشرات التوازن المالي ومقارنتها بالتمويل الذاتي، حاولنا التأكد من طبيعة هذه العلاقة من خلال حساب معامل الارتباط بينهما من خلال العلاقة التالية:¹

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}}$$

$$xi = Xi - \bar{X} \quad ; \quad \bar{X} = \frac{\sum Xi}{n}$$

$$yi = Yi - \bar{Y} \quad ; \quad \bar{Y} = \frac{\sum Yi}{n}$$

حيث يتم توضيح تأثير التمويل الذاتي على التوازن المالي من حساب:

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ورأس المال العامل الصافي:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.35$$

ثم حساب مجال قيمة معامل الارتباط الآتي:

$$[0.49 - 0.1] : \text{إرتباط ضعيف؛}$$

$$[1 - 0.5] : \text{إرتباط قوي.}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن $r = 0.35$ وعليه يوجد ارتباط موجب ولكنه ضعيف بين التمويل الذاتي ورأس المال العامل الصافي ويعني ذلك أن التمويل الذاتي يعتبر من محددات رأس المال العامل الصافي ولكن في حدود 35% من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أن r موجب فإن ذلك يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (يتغيران في نفس الاتجاه).

¹ A. Hamini, Gestion budgetaire et comptabilité previsionnelle, 1éditions, Berti editions, Alger, 2001, p 18.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي وإحتياجات رأس المال العامل:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.25$$

من خلال النتائج المتحصل عليها وبالاعتماد على مجال قيمة معامل الارتباط المأخوذ سابقا لاحظنا أن $r=0.25$ وعليه وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين احتياجات رأس المال العامل والتمويل الذاتي كما أن r موجب يدل على وجود علاقة طردية بينهما أي أنهما يتغيران في نفس الاتجاه.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي والخزينة:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.66$$

من خلال النتائج المتحصل عليها وبالاعتماد على مجال قيمة معامل الارتباط المأخوذ سابقا لاحظنا أن $r=0.66$ ، وعليه يوجد ارتباط موجب وقوي بين التمويل الذاتي والخزينة ويعني ذلك أن التمويل الذاتي يعتبر من محددات الخزينة في حدود حوالي 70% من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أن r موجب فإن ذلك يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (يتغيران في نفس الاتجاه).

المطلب الثاني: العلاقة بين التمويل الذاتي ونسب الهيكلية المالية والسيولة

سنقوم في هذا المطلب بمعرفة العلاقة بين تطور التمويل الذاتي ونسب الهيكلية المالية حيث سنركز على نسبيتي المديونية الإجمالية و نسبة الاستقلالية المالية.

1- نسب الهيكلية المالية:

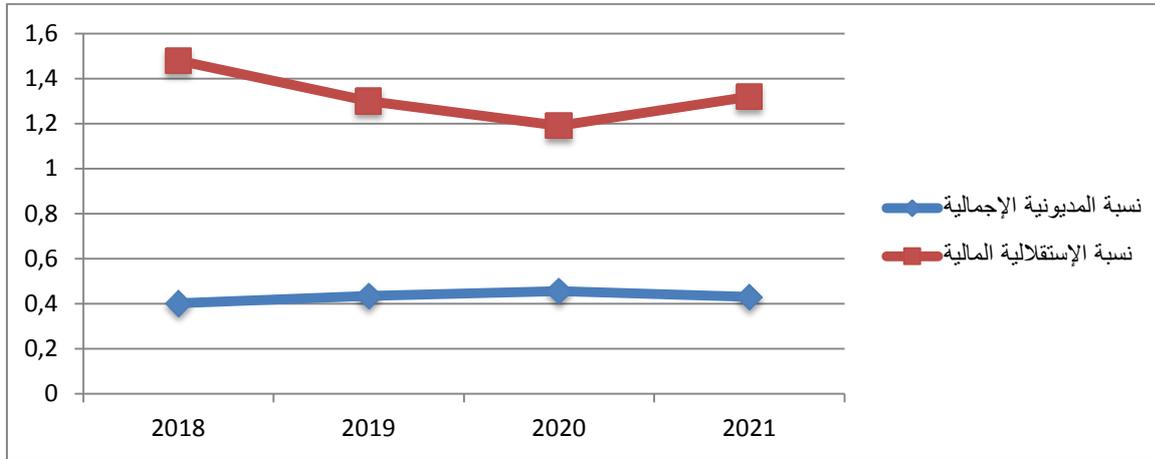
بعد حساب نسب الهيكلية المالية، يمكن توضيح العلاقة بينها وبين تطور التمويل الذاتي من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 17: تطور نسب الهيكلية والتمويل الذاتي

البيان	2018	2019	2020	2021
نسبة المديونية الإجمالية	0.4029	0.4342	0.4563	0.4306
نسبة الاستقلالية المالية	1.48	1.30	1.19	1.32
تطور التمويل الذاتي	9123	9448	7926	10375

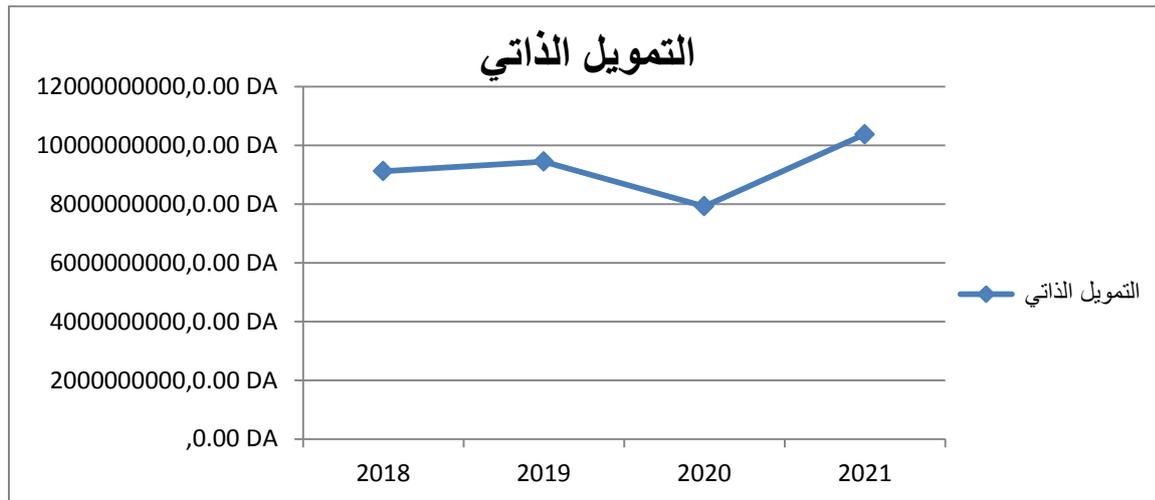
المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 11: تطور نسب الهيكلية المالية



المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 12: تطور التمويل الذاتي



المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) والشكل رقم (11) و (12) أن نسبة الاستقلالية المالية تفوق الواحد خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً، وهذا راجع إلى زيادة التمويل الذاتي، كما نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة تؤثر عكساً على نسبة المديونية، فكلما زادت استقلالية المؤسسة انخفضت مديونيتها وهذا ما يوضحه الشكل رقم (11)، لكنّ هذا يمنحها كسب المزيد من ثقة الجهات الممولة حيث نلاحظ تزايد ارتفاع نسبة المديونية الإجمالية خلال الفترة 2018-2021.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ونسبة المديونية الإجمالية:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = -0.44$$

من خلال النتائج المتحصل عليها وبالاعتماد على مجال قيمة معامل الارتباط المأخوذ سابقا لاحظنا أن

$r = -0.44$ وعليه يوجد ارتباط سالب ولكنّه ضعيف بين التمويل الذاتي و المديونية ويعني ذلك أنّ التمويل الذاتي يعتبر متغيراً مؤثراً في حجم المديونية ولكن في حدود 45% من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أنّ r سالب فإنّ ذلك يدلّ على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين (يتغيران في اتجاهين متعاكسين).

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ونسبة الاستقلالية المالية:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.40$$

من خلال النتائج المتحصل عليها وبالاعتماد على مجال قيمة معامل الارتباط المأخوذ سابقا لاحظنا

أن $r = 0.40$ وعليه يوجد ارتباط موجب ولكنّه ضعيف بين التمويل الذاتي و الاستقلالية المالية ويعني ذلك أنّ التمويل الذاتي يعتبر من محدّدات الاستقلالية المالية ولكن في حدود 40% من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أنّ r موجب فإنّ ذلك يدلّ على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (يتغيران في نفس الاتجاه).

-2- نسب السيولة:

بعد حساب نسب السيولة، يمكن توضيح العلاقة بينها وبين تطور التمويل الذاتي من خلال الجدول والشكل

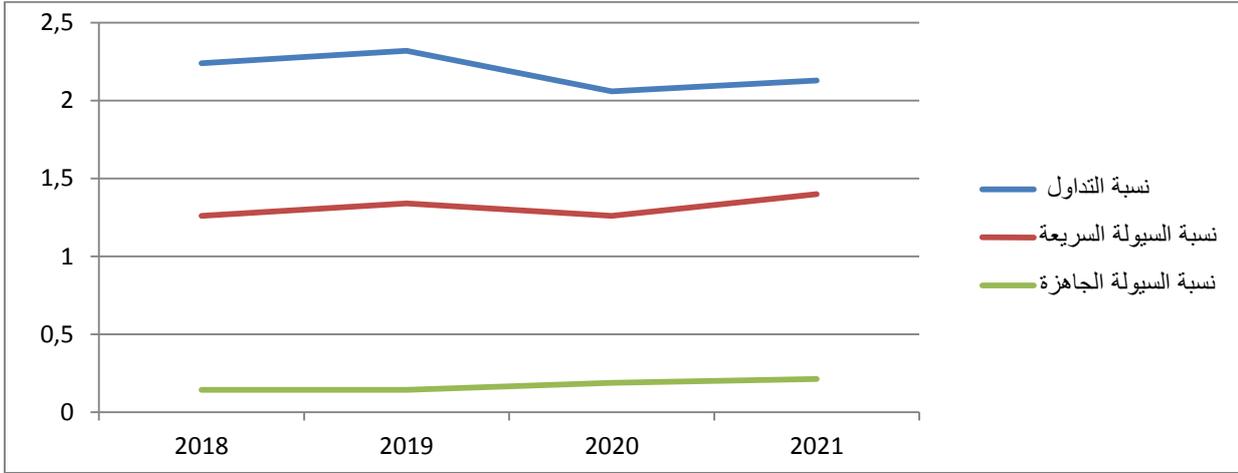
التاليين:

الجدول رقم 18: تطور نسب السيولة والتمويل الذاتي

البيان	2018	2019	2020	2021
نسبة التداول	2.24	2.32	2.06	2.13
نسبة السيولة السريعة	1.26	1.34	1.26	1.40
نسبة السيولة الجاهزة	0.144	0.1429	0.1873	0.2132
تطور التمويل الذاتي	9123	9448	7926	10375

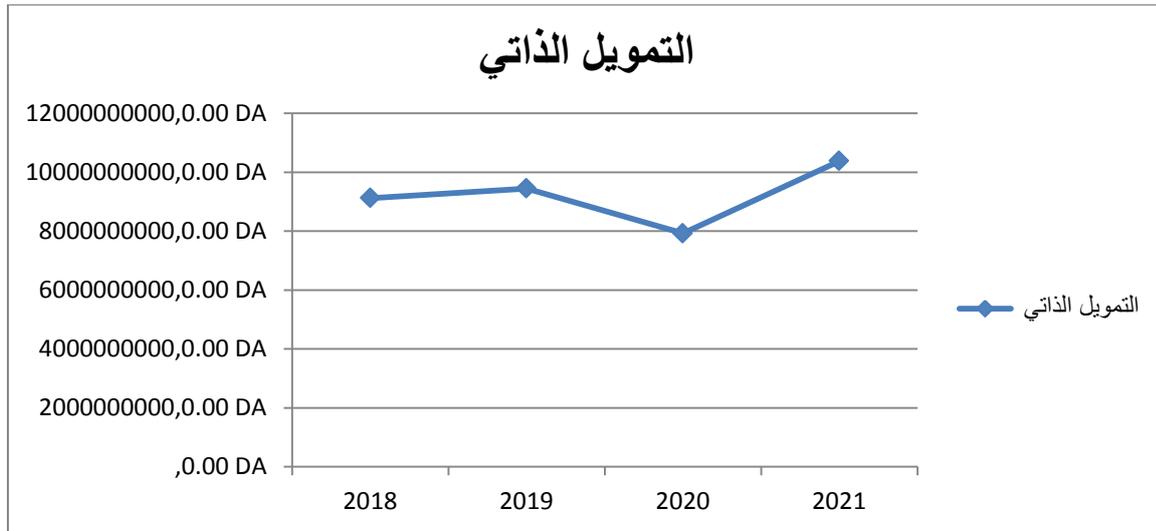
المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 13: تطور نسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 14: تطور التمويل الذاتي



المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (13) و (14) أن نسب السيولة تتماشى مع التمويل الذاتي، حيث نلاحظ إرتفاع كل من نسب السيولة والتمويل الذاتي خلال سنة 2019، ثم إنخفضت نسب السيولة (ماعدى نسبة السيولة الجاهزة)، مع إنخفاض التمويل الذاتي سنة 2020، بعد ذلك عاد التمويل الذاتي للإرتفاع سنة 2021، صاحبه في ذلك إرتفاع في كل نسب السيولة.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ونسبة التداول:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.35$$

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن $r = 0.35$ وعليه يوجد ارتباط موجب ولكنّه ضعيف بين التمويل الذاتي و نسبة التداول ويعني ذلك أنّ التمويل الذاتي يعتبر من محدّدات رأس المال العامل الصافي ولكن في حدود 35% من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أنّ r موجب فإنّ ذلك يدلّ على وجود علاقة طردية بين المتغيّرين (يتغيّران في نفس الاتجاه).

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة السريعة:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.87$$

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن $r = 0.87$ وعليه يوجد ارتباط قوي بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة السريعة كما أنّ r موجب يدلّ على وجود علاقة طردية بينهما أي أنّهما يتغيّران في نفس الإتجاه.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة الجاهزة:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.22$$

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أنّ $r = 0.22$ وعليه يوجد ارتباط ضعيف بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة الجاهزة كما أنّ r موجب يدلّ على وجود علاقة طردية بينهما أي أنّهما يتغيّران في نفس الاتجاه.

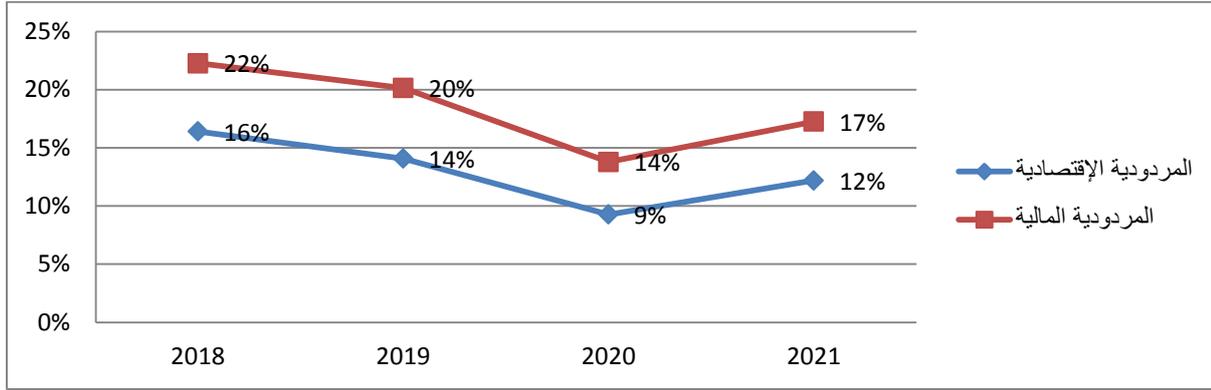
المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الذاتي ومردودية المؤسسة

الجدول رقم 19: نسبة المردودية الاقتصادية والمالية والتمويل الذاتي

البيان	2018	2019	2020	2021
المردودية الاقتصادية	15.95%	14.09%	9.97%	12.34%
المردودية المالية	22.75%	20.14%	13.78%	17.25%
التمويل الذاتي	9123	9448	7926	10375

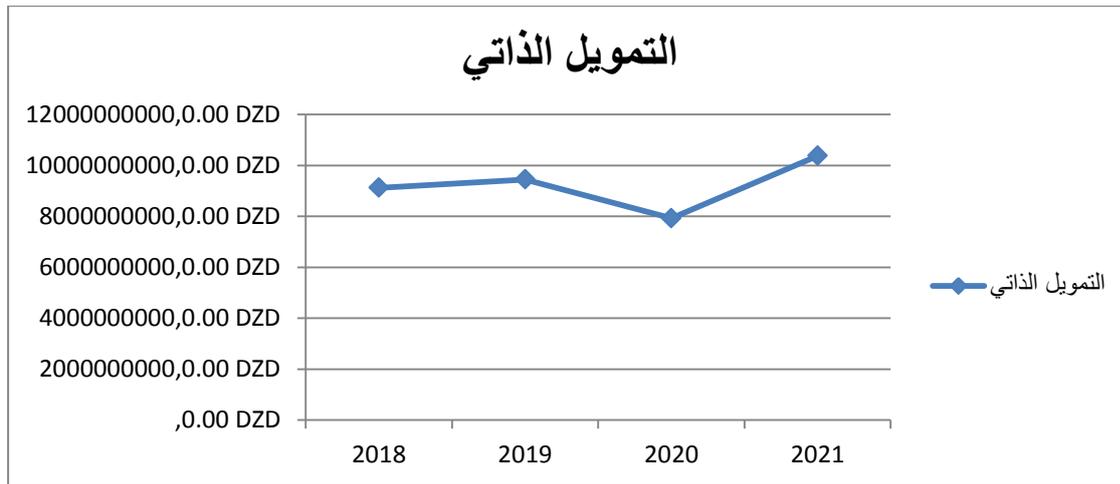
المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 15: تطور المردودية الاقتصادية و المالية



المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم 16: تطور التمويل الذاتي



المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (15) و(16) أن التمويل الذاتي يتماشى مع المردودية الاقتصادية والمالية خلال الفترة 2019-2021، حيث كلما انخفض التمويل الذاتي انخفضت المردودية الاقتصادية والمالية، وكلما ارتفع التمويل الذاتي ارتفعت المردودية الاقتصادية والمالية.

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي والمردودية الاقتصادية:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.40$$

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن $r = 0.40$ وعليه يوجد ارتباط موجب ولكنه ضعيف بين التمويل الذاتي والمردودية الاقتصادية ويعني ذلك أنّ التمويل الذاتي يعتبر من محددات المردودية الاقتصادية

ولكن في حدود 40 % من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أن r موجب فإن ذلك يدلّ على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (يتغيران في نفس الاتجاه).

- معامل الارتباط بين التمويل الذاتي والمردودية المالية:

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}} = 0.39$$

من خلال النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن $r = 0.39$ وعليه يوجد ارتباط موجب ولكنّه ضعيف بين التمويل الذاتي و المردودية المالية ويعني ذلك أنّ التمويل الذاتي يعتبر من محدّدات المردودية المالية ولكن في حدود 40 % من القيمة المطلقة لهذا الأخير، وبما أن r موجب فإنّ ذلك يدلّ على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (يتغيران في نفس الاتجاه).

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل إبراز دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة بيوفارم، إذ تناولنا في البداية التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم قمنا بإنجاز الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة خلال فترة الدراسة وتقييم أدائها المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية وأخيراً قمنا بإبراز العلاقة التي تربط التمويل الذاتي بالأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2018-2021 إذ توصلنا إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- نلاحظ أنّ مؤسسة بيوفارم تعتمد على التمويل الذاتي بشكل متنامي، باعتبار أنها تحقق نتائج ايجابية خلال السنوات المالية المدروسة مما يعزّز مقدرتها على تمويل استثماراتها ونشاطاتها المتزايدة؛
- أسفر حساب كل من مؤشر الخزينة ونسب السيولة عن تمتع المؤسسة بسيولة مبالغ فيها وجب إعادة النظر بشأنها؛
- هناك ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي وكل من رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل في مؤسسة بيوفارم؛
- هناك ارتباط طردي قوي بين التمويل الذاتي والخزينة في مؤسسة بيوفارم؛
- وجود ارتباط عكسي ضعيف بين التمويل الذاتي ونسبة المديونية الإجمالية في مؤسسة بيوفارم؛
- وجود ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي ونسبة الإستقلالية المالية في مؤسسة بيوفارم؛
- هناك ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي و نسبتي التداول والنقدية في مؤسسة بيوفارم؛
- هناك ارتباط طردي قوي بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة السريعة في مؤسسة بيوفارم؛
- يوجد ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي ونسب المردودية الاقتصادية والمالية في مؤسسة بيوفارم.

الخاتمة

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث نخلص إلى أنّ التمويل الذاتي مصدر تمويلي له أهميته البالغة، وهو عبارة عن استخدام الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية المتمثلة في الإهلاكات والمؤونات والإحتياطات، لتمويل أنشطتها ومشاريعها دون الحاجة إلى الحصول على تمويل خارجي من المصارف أو المستثمرين.

يعد التمويل الذاتي أحد العوامل المهمة لنجاح المؤسسات الاقتصادية، حيث يزيد من قدرتها على النمو والتطور، كما يعتبر مؤشراً على قوة و استقلالية المؤسسة الاقتصادية و قدرتها على تحقيق أهدافها، كما يساعد التمويل الذاتي على تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف والاستجابة للتغيرات البيئية و التحديات الاقتصادية و الاجتماعية بانسيابية ويعزّز من ثقة مختلف المتعاملين معها

من أجل معرفة دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي، الذي يبيّن مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المالية المتاحة ومدى استغلالها بكفاءة وفعالية وبصورة تجعل المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها المالية والمستدامة في الأجل الطويل، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية لمؤسسة بيوفارم، وذلك قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة "هل يساهم التمويل الذاتي في تحسين مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم؟"، والتأكد من صحة الفرضيات أو عدمه وقد توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية و بعض التوصيات التي نقرحها لتحقيق الاستفادة أكثر نورها فيما يلي:

1- النتائج النظرية:

بعد دراستنا للفصل الأول والثاني المتعلقين بالجانب النظري توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- التمويل الذاتي يتمثل في تلك الموارد المالية المتكونة من خلال النشاط الأساسي للمؤسسة، يعزز الاستقرار المالي ويزيد من المرونة المالية للمؤسسة؛
- التمويل الذاتي يجعل المؤسسة تتمتع بالحرية والاستقلالية مما يسمح للمؤسسة باتخاذ قراراتها المالية بحرية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛
- إن قياس الأداء المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي؛
- يعتمد قياس الأداء المالي على العديد من المؤشرات منها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛

الخاتمة

- يعمل التمويل الذاتي على تحسين الاداء المالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ يزيد من قدرتها على تمويل استثماراتها الحالية والمستقبلية، ورفع درجة استقلاليتها مما يعزز ثقة الأطراف الممولة لها وبالتالي يتيح لها فرصة الاستفادة من الأثر الايجابي للرفع المالي، رفع درجة سيولتها وتمكينها من تسديد التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها وبالتالي يجنبها الوقوع في مختلف المخاطر المالية.

2- النتائج التطبيقية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة بيوفارم توصلنا إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- تتنامى قدرة مؤسسة بيوفارم خلال فترة الدراسة 2018-2021 على تمويل ذاتها بصورة خاصة والأموال الخاصة بصورة عامة أكثر من الديون؛

- تهتم مؤسسة بيوفارم بالقيام باستثمارات جديدة، وذلك واضح من خلال التطور الكبير في أصولها خلال فترة الدراسة؛

- من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي وجدنا أنّ رأس المال العامل موجب وذلك يعني أنّ مؤسسة بيوفارم قادرة على تمويل أصولها غير الجارية بالاعتماد على أموالها الدائمة، كما أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من ديونها قصيرة الأجل، مما يدل على وجود فائض في السيولة، يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على التكيف مع الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.

- احتياج رأس المال العامل موجب مما يدل على أن موارد الدورة لم تكف لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجاتها.

- الخزينة موجبة هذا يعني أنّ رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، في هذه الحالة بالغت مؤسسة بيوفارم بالاحتفاظ بسيولة نقدية من أجل مواجهة التزاماتها الجارية وقامت بتجميد جزء من أموالها وتحمل تكاليف إضافية (تكلفة الأموال الدائمة) وكذلك تكلفة الفرصة الضائعة، مما ينعكس سلبا على مردوديتها المالية؛

- تتمتع مؤسسة بيوفارم بالاستقلالية المالية التي تعطيها الحرية والمرونة في اتخاذ قراراتها المالية؛

الخاتمة

- تحقق مؤسسة بيوفارم مردودية اقتصادية ومالية موجبة وذلك بسبب تحقيق المؤسسة لأرباح سنوية خلال فترة الدراسة مما يدل على أن المؤسسة لديها قدرة على توليد إيرادات كافية لتغطية الأعباء السنوية التي تتحملها من نشاطها الاستغلالي؛
- كفاءة الإدارة في خلق الثروة وتحقيق الأرباح من خلال الأنشطة والاستثمارات التي تقوم بها؛
- هناك ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي وكل من رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل في مؤسسة بيوفارم؛
- هناك ارتباط طردي قوي بين التمويل الذاتي والخزينة في مؤسسة بيوفارم.
- وجود ارتباط عكسي ضعيف بين التمويل الذاتي ونسبة المديونية الإجمالية في مؤسسة بيوفارم.
- وجود ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي ونسبة الاستقلالية المالية في مؤسسة بيوفارم.
- هناك ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي و نسبتي التداول والنقدية في مؤسسة بيوفارم.
- هناك ارتباط طردي قوي بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة السريعة في مؤسسة بيوفارم.
- يوجد ارتباط طردي ضعيف بين التمويل الذاتي ونسب المردودية الاقتصادية والمالية في مؤسسة بيوفارم.

3- التوصيات:

- من خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:
- يجب على مؤسسة بيوفارم أن تعيد النظر في استراتيجيتها المالية لتشغيل واستثمار الأموال الزائدة المحتفظ بها في الخزينة من أجل تعظيم الأرباح؛
 - تبين من تحليل الخزينة ونسب السيولة أنّ سيولة المؤسسة مرتفعة، وخاصة السيولة السريعة وهي أعلى من الحد المسموح به وعليه يجب إعادة النظر في سياسة الائتمان الممنوحة للزبائن؛
 - تستطيع مؤسسة بيوفارم أن تستفيد من الاستقلالية المالية التي تتمتع بها بغية الحصول على ديون أكثر، والاستفادة من الأثر الايجابي للرفع المالي مادامت مردوديتها الاقتصادية مرتفعة؛

الخاتمة

- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستمرار يسمح لها بالوقوف على مختلف النقائص والاختلالات وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية من أجل تحسين الأداء المالي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

4- أفاق الدراسة:

بعدما قمنا بدراسة التمويل الذاتي ودوره في تحسين الأداء المالي لمؤسسة بيوفارم خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 توصلنا إلى النتائج التي تم عرضها سالفاً، ومن خلال هذا البحث يمكن أن نقترح كباحثين بعض النقاط التي نرى أنها بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة نذكر منها ما يلي:

- دور التمويل الذاتي في تعزيز نمو المؤسسة؛
- أثر التمويل الذاتي على الأداء المالي دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات؛
- دور التمويل الذاتي في تحقيق الأهداف المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
2. الأعمش إبراهيم، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
3. بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
4. بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2000.
5. بويقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، طبعة 1999، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
6. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
7. خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
8. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.
9. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010-2011.
10. شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
11. شيحة خميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
12. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضربياً، دار النهضة العربية، مكان النشر غير محدد، 2001.
13. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
14. فلاح حسن عداوي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
15. فلاح حسني عداوي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

قائمة المراجع

16. كراجه عبد الحليم وآخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
17. لسوس مبارك، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
18. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
19. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
20. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
21. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009.
22. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003.
23. ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
24. نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
25. نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان ، 2013.
- 2- أطروحات الدكتوراه:
1. سراح موصو، تأثير السلوك التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة قياسية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في مؤشر S&P500)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2022/2022.
- 3- مذكرات الماجستير:
1. شرايبيبة كنزة، العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسة (حالة عينة من المؤسسات الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- 4- المقالات:
1. بومصباح صافية، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، 2021.

قائمة المراجع

2. سمروود زبيدة، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018 - مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 2020، 3.
3. طوارفي محمد عامر، محمد حولي، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر (دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية للفترة 2013-2017)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2020.
4. عبيز هاجر، أوضايفية لمياء، الأداء المالي و محدداته في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيروفيال عنابة للفترة 2015-2019)، مجلة الأبحاث، المجلد 6، العدد 2، 2021.
5. عوادي مصطفى، عوادي منير، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي، العدد 1، المجلد 2، 2021.
6. لعلايبي ياسمين، أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، العدد 1، 2020.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- الكتب:

1- Barreau Jean, Jacqueline Delahaye, Gestion Financière, 6editoin, Edition distribution dunod, Paris, 1997.

2-Hamini. A, Gestion budgetaire et comptabilité previsionnelle, 1éditions, Berti editions, Alger, 2001.

2- المواقع الإلكترونية:

1- Groupe biopharm, <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/nos-valeurs>.

2- Groupe biopharm, <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/nos-metiers/production>.

3- Groupe biopharm, <https://www.biopharmdz.com/index.php/fr/qui-sommes-nous/notre-strategie>.

4- Groupe biopharm, notice d information periode de souscription du 13 mars 2016 ou 07 avril 2016 , www.biopharmdz.com/images/notice-dinformation.pdf.

5- Groupe biopharm, Rapport de gestion annuel 2015 www.biopharmdz.com/images/notice-dinformation.pdf.

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Bilan consolidé

Actif

(en millions de DZD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
Actifs non courants			
Écart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	445	-
Immobilisations incorporelles	2.1	170	77
Immobilisations corporelles	2.2		
Terrains		1 508	1 532
Bâtiments		627	672
Autres immobilisations corporelles		2 186	1 755
Immobilisations en concession		-	-
Immobilisations encours	3	945	159
Immobilisations financières	4		
Titres mis en équivalence		-	-
Autres participations et créances rattachées		5	5
Autres titres immobilisés		50	50
Prêts et autres actifs financiers non courants		331	172
Impôts différés actif	5	333	238
Total actifs non courants		6 600	4 661
Actifs courants			
Stocks et encours	6	21 187	17 643
Créances et emplois assimilés			
Clients	7	20 135	17 001
Autres débiteurs	8	3 751	3 265
Impôts et assimilés		531	115
Autres créances et emplois assimilés		-	-
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants	9	48	147
Trésorerie	10	3 135	5 761
Total actifs courants		48 786	43 932
Total actifs		55 387	48 593

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

Bilan consolidé
Passif

(en millions de DZD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
Capitaux propres			
Capital émis		5 104	5 104
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves- Réserves consolidés (1)		7 194	8 242
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence (1)		-	-
Résultat net- Résultat net du groupe (1)		7 525	6 499
Autres capitaux propres- Report à nouveau		13 246	8 266
	Part de la société consolidante (1)	32 872	27 942
	Part des minoritaires (1)	197	170
Total Capitaux propres		33 069	28 111
Passifs non courants			
Emprunts et dettes financières	11	223	368
Impôts (différés et provisionnés)	12	304	151
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	13	19	19
Total passifs non courants		546	538
Passifs courants			
Fournisseurs et comptes rattachés	14	17 299	15 086
Impôts		627	477
Autres dettes	15	3 047	2 421
Trésorerie passif	16	799	1 959
Total passifs courants		21 772	19 944
Total passifs et capitaux propres		55 387	48 593

الملاحق

الملحق رقم 02: ميزانية الأصول و الخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2019

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019 États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Actif					
	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	445	445	-	-
Immobilisations incorporelles	2.1	156	170	(14)	(8,4%)
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		1 508	1 508	-	-
Bâtiments		574	627	(51)	(8,2%)
Autres immobilisations corporelles		3 216	2 186	1 030	47,1%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations en cours	3	2 042	945	1 397	147,8%
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	-	-
Autres titres immobilisés		-	50	(50)	(100,0%)
Prêts et autres actifs financiers non courants		331	331	0	0,1%
Impôts différés actif	5	332	333	49	14,7%
Total actifs non courants		8 961	6 600	2 361	35,8%
Actifs courants					
Stocks et encours	6	24 438	21 187	3 251	15,3%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	22 660	20 135	2 530	12,6%
Autres débiteurs	8	5 291	3 751	1 540	41,1%
Impôts et assimilés		1 258	531	727	137,1%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	540	48	492	1 034,9%
Trésorerie	10	3 542	3 135	411	13,1%
Total actifs courants		57 738	48 786	8 952	18,3%
Total actifs		66 700	55 387	11 313	20,4%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Passif					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	-	-
Capital non appelé		-	-	-	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		9 521	7 194	2 328	32,4%
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		7 604	7 525	80	1,1%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		15 507	13 246	2 261	17,1%
Part de la société consolidante (1)		37 495	32 872	4 622	14,1%
Part des minoritaires (1)		244	197	47	23,7%
Total Capitaux propres		37 737	33 069	4 669	14,1%
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	3 505	223	3 282	1 468,8%
Impôts (différés et provisionnés)	12	647	304	344	113,3%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	1	19	(18)	(93,5%)
Total passifs non courants		4 154	546	3 607	660,2%
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 169	17 299	1 869	10,8%
Impôts		1 347	627	720	114,8%
Autres dettes	15	3 481	3 047	435	14,3%
Trésorerie passif	16	812	799	13	1,6%
Total passifs courants		24 809	21 772	3 037	13,9%
Total passifs et capitaux propres		66 700	55 387	11 313	20,4%

الملاحق

الملحق رقم 03: ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020 États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Actif					
(en millions de DZD)	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	683	445	238	54%
Immobilisations incorporelles	2.1	114	156	(42)	-27%
Immobilisations corporelles	2.2				n/a
Terrains		2 018	1 508	510	34%
Bâtiments		617	576	41	7%
Autres immobilisations corporelles		4 259	3 216	1 042	32%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations en cours	3	4 139	2 342	1 797	77%
Immobilisations financières	4				n/a
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	-	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		392	331	61	18%
Impôts différés actif	5	850	382	468	122%
Total actifs non courants		13 078	8 961	4 116	46%
Actifs courants					
Stocks et en cours	6	23 628	24 438	(810)	-3%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	24 060	22 666	1 394	6%
Autres débiteurs	8	5 798	5 291	507	10%
Impôts et assimilés		1 211	1 258	(47)	-4%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 002	540	462	85%
Trésorerie	10	5 560	3 546	2 014	57%
Total actifs courants		61 259	57 738	3 521	6%
Total actifs		74 336	66 700	7 637	11%

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Etats financiers consolidés exercice 31.12.2020

Passif						
(en millions de DZD)	Note	12/31/2020	12/31/2019	Var	%	
Capitaux propres						
Capital émis		5 104	5 104	-	0%	
Capital non appelé		-	-	-	n/a	
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		9 874	9 521	352	4%	
Ecart de réévaluation		-	-	-	n/a	
Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	n/a	
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		5 570	7 604	(2 034)	-27%	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		19 867	15 507	4 360	28%	
		Part de la société consolidante (1)	40 113	37 494	2 619	7%
		Part des minoritaires (1)	303	244	59	24%
Total Capitaux propres		40 416	37 737	2 678	7%	
Passifs non courants						
Emprunts et dettes financières	11	3 600	3 505	95	3%	
Impôts (différés et provisionnés)	12	638	647	(9)	-1%	
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a	
Provisions et produits constatés d'avance	13	1	1	(1)	-60%	
Total passifs non courants		4 238	4 154	84	2%	
Passifs courants						
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 729	19 169	560	3%	
Impôts		1 558	1 347	211	16%	
Autres dettes	15	5 565	3 481	2 084	60%	
Trésorerie passif	16	2 831	812	2 019	249%	
Total passifs courants		29 683	24 809	4 874	20%	
Total passifs et capitaux propres		74 336	66 700	7 637	11%	

الملاحق

الملحق رقم 04: ميزانية الأصول والخصوم لمؤسسة بيوفارم لسنة 2021

Groupe BIOPHARM

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Bilan de la période - Actifs

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Actifs non courants					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	1	703	683	20	3%
Immobilisations incorporelles	2.1	78	114	(36)	-32%
Immobilisations corporelles	2.2				
Terrains		2 018	2 018	-	0%
Bâtiments		556	617	(61)	-10%
Autres immobilisations corporelles		3 420	4 259	(839)	-20%
Immobilisations en concession		-	-	-	n/a
Immobilisations encours	3	8 600	4 139	4 461	108%
Immobilisations financières	4				
Titres mis en équivalence		-	-	-	n/a
Autres participations et créances rattachées		5	5	0	0%
Autres titres immobilisés		-	-	-	n/a
Prêts et autres actifs financiers non courants		204	392	(188)	-48%
Impôts différés actif	5	767	850	(83)	-10%
Total actifs non courants		16 351	13 076	3 274	25%
Actifs courants					
Stocks et encours	6	21 655	23 628	(1 974)	-8%
Créances et emplois assimilés					
Clients	7	26 607	24 060	2 547	11%
Autres débiteurs	8	6 069	5 798	271	5%
Impôts et assimilés		1 575	1 211	365	30%
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	n/a
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	1 001	1 002	(1)	-0%
Trésorerie	10	6 301	5 560	740	13%
Total actifs courants		63 208	61 259	1 949	3%
Total actifs		79 559	74 336	5 223	7%

Groupe BIOPHARM

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Bilan de la période - Passifs

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Capitaux propres					
Capital émis		5 104	5 104	0	0%
Capital non appelé		(0)	-	(0)	n/a
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		11 340	9 874	1 466	15%
Résultat net - Résultat net du Groupe (1)		7 814	5 570	2 244	40%
Autres capitaux propres - Report à nouveau		21 035	19 867	1 167	6%
Part de la société consolidante (1)		44 986	40 113	4 874	12%
Part des minoritaires (1)		307	303	4	1%
Total Capitaux propres		45 293	40 416	4 877	12%
Passifs non courants					
Emprunts et dettes financières	11	4 160	3 600	560	16%
Impôts (différés et provisionnés)	12	562	638	(76)	-12%
Autres dettes non courantes		-	-	-	n/a
Provisions et produits constatés d'avance	13	-	1	(1)	-100%
Total passifs non courants		4 722	4 238	484	11%
Passifs courants					
Fournisseurs et comptes rattachés	14	19 869	19 729	140	1%
Impôts		1 712	1 558	154	10%
Autres dettes	15	5 405	5 565	(160)	-3%
Trésorerie passif	16	2 558	2 831	(272)	-10%
Total passifs courants		29 544	29 683	(139)	0%
Total passifs et capitaux propres		79 559	74 336	5 223	7%

الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2018

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2018
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2018

En date du 06 Mai 2018, le Conseil d'administration a arrêté et autorisé la publication des états financiers consolidés de Biopharm SPA pour l'exercice clos le 31 décembre 2018.

Compte de résultat consolidé de la période

(en millions de DZD)	Note	31/12/2018	31/12/2017
Ventes et produits annexes	17	63 055	58 568
Variation stocks produits finis et en cours		477	(348)
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
Production de l'exercice		63 532	58 220
Achats consommés		(48 315)	(44 616)
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 024)	(1 719)
Consommation de l'exercice		(50 339)	(46 335)
Valeur ajoutée		13 193	11 885
Charges de personnel	19	(3 004)	(2 794)
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 107)	(1 059)
Excédent brut d'exploitation		9 082	8 042
Autres produits opérationnels	21	663	834
Autres charges opérationnelles	22	(170)	(244)
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(1 596)	(1 217)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		859	894
Résultat opérationnel		8 835	8 309
Produits financiers		547	527
Charges financiers		(250)	(861)
Résultat financier	24	256	(334)
Résultat ordinaire avant impôt		9 092	7 975
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 509)	(1 499)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(57)	23
Résultat net des activités ordinaires		7 525	6 499
Résultat net de l'exercice		7 525	6 499
Dont Part du Groupe		7 482	6 460
Part des minoritaires		43	39
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		293,16	253,11

الملاحق

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2019

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2019
États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2019

Compte de résultat						
(en millions de DZD)	Note	31/12/2019	12/31/2018	Var	%	
Ventes et produits annexes	17	67 638	63 055	4 783	7,6%	
Variation stocks produits finis et en cours		(172)	477	(650)	(138,1%)	
Production immobilisée		-	-	-	n/a	
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a	
Production de l'exercice		67 666	63 532	4 133	6,4%	
Achats consommés		(51 115)	(48 315)	(2 800)	5,8%	
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 086)	(2 024)	(62)	3,1%	
Consommation de l'exercice		(53 201)	(50 339)	(2 862)	5,7%	
Valeur ajoutée		14 464	13 193	1 271	9,6%	
Charges de personnel	19	(3 448)	(3 004)	(444)	14,8%	
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 123)	(1 107)	(16)	1,5%	
Excédent brut d'exploitation		9 893	9 082	811	8,9%	
Autres produits opérationnels	21	273	663	(392)	(59,2%)	
Autres charges opérationnelles	22	(877)	(170)	81	(47,6%)	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(1 864)	(1 598)	(246)	15,4%	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 373	859	312	36,3%	
Résultat opérationnel		9 401	8 835	566	6,4%	
Produits financiers		120	547	(427)	(78,0%)	
Charges financières		(127)	(290)	162	(55,6%)	
Résultat financier	24	(7)	256	(265)	(103,4%)	
Résultat ordinaire avant impôt		9 392	9 092	301	3,3%	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 473)	(1 509)	16	(1,1%)	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(295)	(57)	(237)	413,4%	
Résultat net des activités ordinaires		7 604	7 525	80	1,1%	
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a	
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a	
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a	
Résultat net de l'exercice		7 604	7 525	80	1,1%	
Dont Part du Groupe		7 557	7 482	75	1,0%	
Part des minoritaires		48	43	5	11,6%	
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		296	293	3	1,0%	

الملاحق

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2020

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2020 États financiers consolidés exercice clos le 31 Décembre 2020

Compte de résultat consolidé de la période					
en millions de DZD	Note	31/12/2020	31/12/2019	Var	%
Ventes et produits annexes	17	71 475	67 838	3 637	8%
Variation stocks produits finis et en cours		148	(172)	320	-180%
Production immobilisée		-	-	-	n/a
Subventions d'exploitation		-	-	-	n/a
Production de l'exercice		71 623	67 666	3 957	6%
Achats consommés		(55 447)	(51 115)	(4 332)	8%
Services extérieurs et autres consommations	18	(1 481)	(2 086)	605	-29%
Consommation de l'exercice		(56 928)	(53 201)	(3 727)	7%
Valeur ajoutée		14 694	14 464	230	2%
Charges de personnel	19	(3 510)	(3 448)	(62)	2%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 180)	(1 123)	(56)	6%
Excédent brut d'exploitation		10 004	9 893	112	1%
Autres produits opérationnels	21	482	271	211	78%
Autres charges opérationnelles	22	(2 093)	(89)	(2 004)	2343%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(2 356)	(1 844)	(512)	28%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 380	1 171	209	18%
Résultat opérationnel		7 418	9 401	(1 983)	-21%
Produits financiers		392	120	272	228%
Charges financières		(921)	(129)	(792)	618%
Résultat financier	24	(529)	(9)	(520)	5899%
Résultat ordinaire avant impôt		6 889	9 392	(2 504)	-27%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 670)	(1 493)	(178)	12%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		351	(295)	646	-219%
Résultat net des activités ordinaires		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Éléments extraordinaires (produits)		-	-	-	n/a
Éléments extraordinaires (charges)		-	-	-	n/a
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		5 570	7 604	(2 034)	-27%
Dont Part du Groupe		5 554	7557		
Part des minoritaires		16	48		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		218	296		

الملحق رقم 08: جدول حسابات النتائج لمؤسسة بيوفارم لسنة 2021

Groupe BIOPHARM

COMPTES CONSOLIDÉS AU 31 DÉCEMBRE 2021

Comptes de résultat consolidés de la période

(en millions de DZD)	Note	31/12/2021	31/12/2020	Var	%
Ventes et produits annexes	17	82 139	71 475	10 665	15%
Variation stocks produits finis et en cours		(548)	148	(696)	-471%
Production de l'exercice		81 591	71 623	9 969	14%
Achats consommés		(64 028)	(55 447)	(8 581)	15%
Services extérieurs et autres consommations	18	(2 047)	(1 481)	(566)	38%
Consommation de l'exercice		(66 075)	(56 928)	(9 147)	16%
Valeur ajoutée		15 516	14 694	821	6%
Charges de personnel	19	(3 688)	(3 510)	(178)	5%
Impôts, taxes et versements assimilés	20	(1 352)	(1 180)	(172)	15%
Excédent brut d'exploitation		10 476	10 004	471	5%
Autres produits opérationnels	21	122	482	(360)	-75%
Autres charges opérationnelles	22	(165)	(2 093)	1 928	-92%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	23	(2 561)	(2 356)	(205)	9%
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 952	1 380	571	41%
Résultat opérationnel		9 823	7 418	2 405	32%
Produits financiers		222	392	(170)	-43%
Charges financières		(343)	(921)	577	-63%
Résultat financier	24	(122)	(529)	407	-77%
Résultat ordinaire avant impôt		9 701	6 889	2 813	41%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	(1 880)	(1 672)	(208)	12%
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(7)	353	(360)	-102%
Résultat net des activités ordinaires		7 814	5 570	2 244	40%
Résultat extraordinaire		-	-	-	n/a
Résultat net de l'exercice		7 814	5 570	2 244	3%
Dont Part du Groupe		7 809	5 554		
Part des minoritaires		5	16		
Bénéfice par action, part du Groupe (DZD)		306,0	218		

الملاحق

الملحق رقم 09: معامل الارتباط بين تطور التمويل الذاتي ومؤشرات الأداء المالي

$$R = \frac{\sum xi*yi}{\sqrt{\sum xi^2*\sum yi^2}}$$

- بين التمويل الذاتي ورأس المال العامل

X: التمويل الذاتي

Y: رأس المال العامل

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	27014	-95	-4281,75	9025	18333383,1	406766,25
9448	32929	230	1633,25	52900	2667505,56	375647,5
7926	31576	-1292	280,25	1669264	78540,0625	-362083
10375	33664	1157	2368,25	1338649	5608608,06	2740065,25
36872	125183			3069838	26688036,8	3160396
				1752,09532	5166,04653	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	31295,8			9051405,93		
			معامل الارتباط	0,34916078		

- بين التمويل الذاتي وإحتياج رأس المال العامل

X: التمويل الذاتي

Y: إحتياج رأس المال العامل

الملاحق

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	24678	-95	-3732,25	9025	13929690,1	354563,75
9448	30195	230	1784,75	52900	3185332,56	410492,5
7926	28847	-1292	436,75	1669264	190750,563	-564281
10375	29921	1157	1510,75	1338649	2282365,56	1747937,75
36872	113641			3069838	19588138,8	1948713
				1752,09532	4425,84893	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	28410,3			7754509,18		
			معامل الارتباط	0,25130062		

- بين التمويل الذاتي والخزينة

X: التمويل الذاتي

Y: الخزينة

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	2336	-95	-549,5	9025	301950,25	52202,5
9448	2734	230	-151,5	52900	22952,25	-34845
7926	2729	-1292	-156,5	1669264	24492,25	202198
10375	3743	1157	857,5	1338649	735306,25	992127,5
36872	11542			3069838	1084701	1211683
				1752,09532	1041,4898	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	2885,5			1824789,4		
			معامل الارتباط	0,66401252		

الملاحق

- بين التمويل الذاتي ونسبة المديونية الإجمالية

X: التمويل الذاتي

Y: نسبة المديونية الإجمالية

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	0,4029	-95	-0,0281	9025	0,00078961	2,6695
9448	0,4342	230	0,0032	52900	1,024E-05	0,736
7926	0,4563	-1292	0,0253	1669264	0,00064009	-32,6876
10375	0,4306	1157	-0,0004	1338649	1,6E-07	-0,4628
36872	1,724			3069838	0,0014401	-29,7449
\bar{X}	\bar{Y}			1752,09532	0,03794865	
9218	0,431			66,4896511		
			معامل الارتباط	-0,44736135		

بين التمويل الذاتي ونسبة الإستقلالية المالية

X: التمويل الذاتي

Y: نسبة الإستقلالية المالية

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	1,48	-95	0,1575	9025	0,02481	-14,963
9448	1,3	230	-0,0225	52900	0,00051	-5,175
7926	1,19	-1292	-0,1325	1669264	0,01756	171,19
10375	1,32	1157	-0,0025	1338649	6,2E-06	-2,8925
36872	5,29			3069838	0,04288	148,16
				1752,1	0,20706	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	1,3225			362,794		
			معامل الارتباط	0,40839		

الملاحق

- بين التمويل الذاتي ونسبة التداول

X: التمويل الذاتي

Y: نسبة التداول

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	2,24	-95	0,0525	9025	0,00276	-4,9875
9448	2,32	230	0,1325	52900	0,01756	30,475
7926	2,06	-1292	-0,1275	1669264	0,01626	164,73
10375	2,13	1157	-0,0575	1338649	0,00331	-66,528
36872	8,75			3069838	0,03988	123,69
				1752,1	0,19969	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	2,1875			349,871		
			عامل الارتباط	0,35353		

- بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة السريعة

X: التمويل الذاتي

Y: السيولة السريعة

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	1,26	-95	-0,055	9025	0,00302	5,225
9448	1,34	230	0,025	52900	0,00063	5,75
7926	1,26	-1292	-0,055	1669264	0,00302	71,06
10375	1,4	1157	0,085	1338649	0,00722	98,345
36872	5,26			3069838	0,0139	180,38
				1752,1	0,1179	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	1,315			206,569		
			عامل الارتباط	0,87322		

الملاحق

- بين التمويل الذاتي ونسبة السيولة الجاهزة

X: التمويل الذاتي

Y: السيولة الجاهزة

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	0,144	-95	-0,0279	9025	0,00078	2,64575
9448	0,1429	230	-0,029	52900	0,00084	-6,6585
7926	0,1873	-1292	0,01545	1669264	0,00024	-19,961
10375	0,2132	1157	0,04135	1338649	0,00171	47,842
36872	0,6874			3069838	0,00356	23,8678
				1752,09532	0,05968	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	0,17185			104,573086		
				معامل الارتباط	0,22824037	

- بين التمويل الذاتي والمردودية الإقتصادية

X: التمويل الذاتي

Y: المردودية الإقتصادية

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	0,1595	-95	0,02863	9025	0,00082	-2,7194
9448	0,1409	230	0,01003	52900	0,0001	2,30575
7926	0,0997	-1292	-0,0312	1669264	0,00097	40,2781
10375	0,1234	1157	-0,0075	1338649	5,6E-05	-8,6486
36872	0,5235			3069838	0,00195	31,2159
				1752,1	0,04413	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	0,13088			77,3237		
				معامل الارتباط	0,40370391	

الملاحق

- بين التمويل الذاتي والمردودية المالية

X: التمويل الذاتي

Y: المردودية المالية

x	y	xi	yi	xi*xi	yi*yi	xi*yi
9123	0,2275	-95	0,0427	9025	0,00182	-4,0565
9448	0,2014	230	0,0166	52900	0,00028	3,818
7926	0,1378	-1292	-0,047	1669264	0,00221	60,724
10375	0,1725	1157	-0,0123	1338649	0,00015	-14,231
36872	0,7392			3069838	0,00446	46,2544
				1752,1	0,06678	
\bar{X}	\bar{Y}					
9218	0,1848			116,999		
			معامل الارتباط	0,3953391		

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الذاتي في تحسين الأداء المالي، إذ يعتبر التمويل الذاتي من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في تمويل احتياجاتها المالية وله تأثير على أدائها المالي الذي يتم تقييمه استناداً إلى العديد من الأدوات منها مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

من أجل دراسة هذه العلاقة فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة مؤسسة بيو فارم، من خلال تحليل الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة 2018-2021 وتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الأموال الخاصة بما فيها التمويل الذاتي تعتبر المصدر التمويلي المفضل لدى مؤسسة بيوفارم، إذ تتزايد مقدرتها على التمويل الذاتي سنوياً، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط موجب وضعيف بين التمويل الذاتي و رأس المال العامل الصافي، نسبة التداول، نسبة السيولة الجاهزة، نسبة المردودية الاقتصادية والمالية، ووجود علاقة ارتباط سالب وضعيف بين التمويل الذاتي ومدى السيولة المؤسسة، في حين تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التمويل الذاتي و الخزينة ومؤشر السيولة السريعة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الذاتي، الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية

Abstract:

This study aims to know the role of self-financing in improving financial performance. Self-financing is one of the sources of financing on which an economic enterprise relies to finance its financial needs and has an impact on its financial performance, which is assessed on the basis of many instruments, including financial balance indicators, and financial ratios.

In order to examine this relationship, the Pew Farm case study curriculum was based on the analysis of accounting budgets and the results calculation table for 2018-2021 and the application of appropriate statistical methods.

It has been concluded through this study that private funds, including self-financing, are the Biopharm Foundation's preferred funding source s self-financing capacity has increased annually, and there has been a positive and weak correlation between self-financing and net working capital. trade ratio, liquidity prefabricated ratio, economic and financial return ratio, and a negative and weak correlation between self-financing and the enterprise's indebtedness A strong correlation between self-financing and treasury and the rapid liquidity index was found.

Keywords: self-financing, financial performance, financial balance indicators, financial ratios.

